صفحة ذهبية

آراء وزراء الدولة المصرية

في البغاء

وآراء رجال مسئولين وأمير من كبار الأمراء

بقلم

محمود أبو العيون

المفتش بالجامع الأزهر الشريف والمعاهد الدينية الإسلامية

إهداء الكتاب

أهدى هذا الكتاب إلى كل حفيظ على الشرف ،
غيور على العرض ، عيوف الدنية ، مشفق على الوطن
وإلى الأحفاد والذرارى ، والى التاريخ أهدى ما

١٩٢٨/٢/١٤ محمود أبو العيون

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه يدى

هذه يدى مبسوطة ، أضعها فى يد كل غيور على شرف الاحساب ، وكرم الانساب ، وطهارة الأعراض

المؤلف

يميناً ، لا نقبض تلك اليد بعد أن بسطناها ولو صافحتها السيوف البواتر ، لقد اعتزمنا أن ندافع عن أعراض هذه الأمة المسكينة ، وأن نذود عن عفافها ذياداً حقاً ، مستهدفين فى ذلك لكل خطر ، حتى جَدْعَ الأنف ، ودَقَّ العُنُق

ها إن ذئاب الأعراض، ومناسر الغىّ تجوس خلال البلاد، وتختطف كل طفلة ومُعْصِر، وتنهَل من كرامة الأمة وتَعِلّ، ويد العدالة لا تصل اليهم، وأحكام القضاء لا تنزل بهم. فهل مات الاحساس، وغاض الحياء، وفقد الشعور ؟

فان أنتم لم تغضبوا بعـــد هذه فكونوا نساءً لا تغب من الكحل

العفاف ينتحب أيها الناس، والفضيلة تئن وتستغيث، وكرائم البيوت، وحرائر الأسر، يطارَدْن فى الأحياء الضاحية، والميادين العامة، شَرّدهُنّ الذّعر، كالفرائس بين أيدى الصيادين، فمَن لك بالحر الغيور يدفع بصدره وسلاحه عن عرض فتاته وأخته وجارته وبنت وطنه، لا يعتدى هو عليهن

ألا من يخبرنى عن أولئك المفاليك رضوا لأنفسهم ولأمتهم تلك المهانة والضعة، أهُمْ من فصيلة الحيوان، أم من فصيلة البشر؟

ألا بُعْدًا لقوم كلَحَت وجوههم، وذهبت المروءة من نفوسهم ذلك المذهب الشائن

مصر، مصر التى كانت مهد الحضارة العامرة، والمدنية المأهولة بالحكمة والفلسفة، أصبحت مَبَاءة للغىّ والدعارة، وموئلاً لتجارة الرقيق الأبيض، وأصبحت مضرب المثل فى تلك التجارة البائرة، وأصبحت كذلك « ميداناً محبوباً، ومركزاً هامًّا من المراكز الدولية بمقابلة « الحماة » الذين يجلبون البغايا من مختلف الأقطار، ويبقون فى مصر من يستطيعون ابقاءهن، ويبعثون بالبقية إلى مختلف الجهات »[1]

---

(١) ذلك بعض ما ورد فى تقرير اللجنة الدولية التى انتدبتها عصبة الامم لبحث الرقيق

استر وجهك يا صاح ، فحسبك من شر سماعه ، فلعمرى ، لا يسمع ذلك القول كريم إلاَّ استغشى ثوبه ، وغطى وجهه ، وتمنى أن لو انفرجت الأرض تحت قدميه فابتلعته ، أو مادت به فاهلكته

وارحمتاه ، لقد فقدنا كثيراً من معانى الحياة ، أحوج ما نكون إليها فى مركزنا المضطرب ، والتى لا غنى لأمة ناهضة عنها ، فقدنا استقلالنا السياسى ، أو هو على الأكثر فى الميزان ! ، فقدنا استقلالنا الاقتصادى فقدنا استقلالنا الخُلُق ، وحتى الشرف فى المزاد ! ! فماذا بقى لنا ؟

أوّاه ، لقد شقيت بنا أبناؤنا ، وستشقى بنا — إن لم يتداركنا الله — أحفادنا وذرارينا ، وحتى الأجنة فى بطون أمهاتها

ولنحن أحق بكلمة « نابليون » المأثورة عنه فى منفاه بعد هزيمة فرنسا العسكرية فى واترلو :

« تبكى حظنا الملايين من الخلق ، ويتأوه لمصابنا الوطن »

سراعاً سراعاً أيها الشباب ، نحن فى حاجة إلى الإنقاذ ، وشباب الأمة هم المنقذون ، يجب التسليح العام ، وأن نتسلّح ضد أنفسنا ، حتى نتحرّر من قيود الشهوات المستعبدة ، وأغلال الأهواء المستحكمة ، وهو جهاد طويل وشاق ، ولكن نتيجته سعادة دائمة ، وظل ظليل

لقد صرخنا فى صحيفة الأهرام الغراء صرخة داوية لبّاها أهل الحق ، ونهدوا إلى قلب الباطل نهدة صادقة كان لها الأثر الظاهر ، فتنافست مجالس المديريات ، وتسابقت فى هدم دور الدعارة ، والغاء مواخير الفسق ، ولولا

أن وقفت ادارة الأمن العام حجر عثرة فى طريق الحق، لما بقى لتلك البؤر عين ولا أثر. واننا سنعيد على مسمع الأمة كرة أخرى صوتاً من أصوات الحق، ذلكم هو صوت وزراء الحكومة الحاضرة، وبعض رجالها المسئولين، وصوت أمير كبير من أمرائها الظاهرين، ليكون ذلك حجة الشرف على هذا النظام الذى يبيح نهب الأعراض، ويحمى الناهبين، وليكون أثراً تاريخياً؛ يحفظه الحاضر، ويعتبر به الغابر

وسيستمع ذلك الصوت الصارخ رجال مصر الممثلون فى « برلمانها » وسيكون الفصل فى المسألة على أيديهم، وثَمّ يكون قضاؤهم للفضيلة أو عليها

فإمّا إلى صدّاحة تطرب الورى وإمّا إلى نوّاحة فى المآتم

على أن رجاءنا فى النواب والشيوخ أن يكونوا عند ظن الخير فيهم، وتعويل الفضيلة عليهم، والله من ورائهم محيط

محمود أبو العيون

كلمة وبيان

للأستاذ داود بركات رئيس تحرير جريدة الاهرام

ليس فى الشرائع السماوية ولا الشرائع الوضعية ولا فى تقاليد الأمم والشعوب قديمها وحديثها ما يجيز البغاء . والبغاء فى ذاته فساد فى الانسانية والمصلحون والمعلمون والمرشدون هم فى معالجة داء النفوس والأرواح كالأطباء فى معالجة ومداواة داء الأجسام ينظرون الى مواطن العلة والداء ليجدوا الدواء فاذا ثبت لهم ان الداء لا يستأصل بالمداواة هموا ببتر العضو الفاسد لوقاية الجسم

لذلك تنزل الينا من تاريخ الانسانية كلها وحكم الشرائع السماوية وأحكام معلمى الأمم رجم الفاسق والفاسقة وقطع جرثومة البغاء من أصوله لتصلح حياة الناس بالقصاص وليكون العقاب رادعاً بل الدواء ناجعاً

وإذا وجد فى العهد الحديث من لا ينزع هذا المنزع فى التأديب فلأن هؤلاء يقولون ان هذا الداء عياء وانه ملازم للانسانية من يوم وجودها وان وأد البنات ذاته فى عصر جاهلية الأمم وقتل الزانى والزانية والامعان بالقصاص رجماً بالحجارة لتكون الأمة كلها مشتركة فى الاقتصاص من الذنب كل ذلك لم يستأصل شأفته وما دام الدواء عاجزاً عن الشفاء فلنعدل عنه الى النظام الذى يخفف من الشر جهد ما تصل اليه الطاقة

وهذا القول يكفى للدلالة على الاعتراف بالمرض العضال وبالفساد الفاشى، ومتى اعترف بالمرض وجب اللجوء الى العلاج . والعلاج عند هؤلاء الحديثى العهد محصور بتأليف بوليس الآداب، ولكن هذا البوليس ذاته لم يفد الفائدة التى انتظروها فعاد فريق منهم مراراً وتكراراً وعادت الحكومات معهم الى المنع بالقوة وإلى العقاب بالشدة بل ان بوليس الآداب ذاته كان مصدر الشكوك وكان سبباً من أسباب ترويج الفساد واذاعته فقاموا وأجمعوا على القول بأن الدواء لهذا الداء يجب أن يكون بوسيلة أخرى وهذه الوسيلة الأخرى التى نظروا اليها والتى يظنون انها الواقى جهد ما تصل اليه قوة الحيطة والوقاية لهى الطب من جهة ليستأصل الأدواء السرية التى لا يكون منبتها إلاّ البغاء وقانون العقوبات من جهة أخرى ليحمى نظام العائلة من الفساد

أما الطب فقد ظهر عجزه وبان لأنه يستحيل عليه أن يلم بكل اصابة وبأن يتعقب الداء حتى يستأصل جذوره . وأما القانون فقد صار الفة الناس لعقابه فاستهانوا به وخرقوا حرمته ومتى أمسى العقاب مألوفاً وبات حلوله بالمذنب لا يعد عيباً صار لا يردع خاطئاً وبطل فعله، فالزانى

والزانية قد يحكم عليهما بهذا الفساد القانونُ ولكنهما لا يقطعان من الهيئة الاجتماعية ولا يفقدان منزلة ومقاماً فى نظر اكثر الناس فالردع اذن قد انتفى والعقاب قد زال وزال أثره

فلم يبق اذن إلاَّ المنع ومطاردة البغاء فى وكره مطاردة شديدة مقرونة بالعقاب حتى يصير البغـاء نكراً مكروهاً وهذا ما تعرض فى الدعوة اليه الأستاذ الجليل الشيخ محمود أبو العيون أحد علماء الأزهر المجتهدين والمصلحين ، وسلاحه فى هذا الكفاح الذى أورى ناره وأضرم شراره الأوامر والنواهى الدينية والشرائع الوضعية عند جميع الأمم والشعوب فلم ينكر عليه أحد من أعاظم رجال الأمة حسن هذا المسعى وفائدة هذا الجهاد بعد ما طغى السيل فى هذه البلاد وطم بفضل الامتيازات التى جعلت مصر أروج سوقٍ لتجارة الأعراض كما جاء فى تقرير جمعية الأمم

ما عهد مصر بمطاردة البغاء بحديث فقد ورد ذكر هذه المطاردة فى تاريخ حملة نابليون كما ورد ذكر هذه المطاردة على عهد عباس باشا الأول ابن محمد على الذى نفى البغايا الى أعالى الصعيد والى السودان ولكن الجذور مبثوثة فى الانسانية فكان حتماً على الانسانية أن تظل فى جهادها المتواصل ضد هذا الداء الذى يروّج الأستاذ أبو العيون للحملة عليه فيجد الى جانبه وعلى رأيه جميع كبار الرجال فضلاً عن العلماء ورجال الأديان الذين يقضى عليهم علمهم ودينهم أن يكونوا معه وأن يؤيدوه فى جهاده وأن يسندوه فى كفاحه والداء قديم متأصل وفاش عضال وهو من أجل ذلك يتطلب شدة فى الحملة وقوة فى الطراد لا نظنها تضعف وتلين قبل أن تبلغ قصدها وتحقق مسعاها الحميد ولا يموت حق من ورائه مناضل

عند صاحب الدولة عدلى يكن باشا

رئيس الوزراء

زار أمس حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمود أبى العيون حضرة صاحب الدولة عدلى باشا يكن رئيس مجلس الوزراء فى مكتبه وقدم له مؤلفه الجديد — مذابح الأعراض — قائلاً : « اننى أقدم اليك يا دولة الرئيس كتابى هذا وفيه بيانات واحصائيات عن البغاء الرسمى فى البلاد ، وقد قدمت اقتراحاً بشأن إلغائه لدولتكم من قبل ولصاحبى الدولة رئيسى مجلسى النواب والشيوخ ، وحوّل الاقتراح على لجنة العرائض وهى حولته على لجنة الاقتراحات والأخيرة فى المجلسين حولته الى الداخلية لبحثه واستقراء المباحث الخاصة والعامة فيه ثم تقديمه الى البرلمان للنظر فيه نهائياً

والآن زرت دولتكم لأتحدث اليكم بشأن ذلك الاقتراح وأنا واثق أنكم ستجعلون للموضوع اهتماماً خاصاً لاعتبارات ثلاث : الأول أن دولتكم من أكبر الأسر الشريفة التى تغار على سمعة البلاد وشرفها ، والثانى أنكم رئيس لوزارة دستورية متضامنة مع الشعب على انقاذ كرامة البلاد والدفاع عنها ، والثالث أنكم وزير الداخلية ولكم شخصية خاصة تأبى الدنية والعار ولا شك أن فى رسمية الدعارة فى بلاد لها كرامة ودين محترم كمصر فضيحة وعاراً

الدعارة يا دولة الوزير نظمت لأمرين : (١) مراقبة المريضات بالكشف ، وعزلهن عن الاختلاط . (٢) حصر دائرة الفسق فى دائرة ، وقد ظهر بالبحث والاستقراء أن الكشف لم يؤد إلى نتيجة مرغوبة ، بل بالعكس ناشر للأمراض السرية ، وكذلك لم يحصر الفسق فى دائرة . فان الدوائر الرسمية فى العاصمة مثلاً هى عزب المحمدى والوسعة وسيدى زينهم ، وهناك دوائر يضيق عنها الحصر كالذهبيات والعوامات والاكشاك على شواطىء النيل ، والجارسنيرات والبنسيونات ومحال التدليك والخياطة والبيوت السرية « الجهرية » على أنواعها ذائعة وشائعة فى كل ناد وشارع ومضيق ، فابتسم دولته وقال أنك قد درست الموضوع جيداً . فرد الأستاذ قائلاً نعم يا سيدى وهذا الكتاب الذى بين يد دولتكم فيه شىء كثير ، وأريد انقاذ سمعة البلاد — فحرك رأسه وقال — انقاذ سمعة البلاد ، نعم سنعمل على ذلك ، ولكنا نحتاج لسعة فى الوقت للبحث والعمل ، فشكر الأستاذ دولته لاصغائه وتلطفه وخرج داعياً له بالتوفيق[1]

---

(١) الاهرام ٥ اغسطس سنة ٩٢٦ وكان دولة عدلى يكن باشا رئيساً للوزراء

آراء أعضاء الوزاره

أطلع الاهرام القراء فى الماضى القريب على حديث كان لنا مع حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء فى مسألة البغاء وقد المعنا فيه بمقترحنا الذى قدمناه لمجلس النواب والشيوخ ووصوله أخيراً الى الداخلية لبحثه ثم عرْضِه بعد ذلك على المجلسين للمناقشة فيه ، وقلنا إن الغرض الذى من أجله رخص البغاء عندنا لم يتحقق بل كانت النتيجة عكسية فقد انتشرت الأمراض السرية ، وزاد الفسق ولم يحصر فى دائرة وذكرنا لدولته مركزه الممتاز لشرف أسرته وشخصيته وأنه بذلك يأبى الدنية والعار ، ولا يرضى أن تحط سمعة البلاد فى الأقطار الأخرى بسبب الترخيص للبغاء بينما تلك البلاد تلغيه ولا تعرف به ، ثم ناشدناه المروءة أن يعمل على انقاذ سمعة مصر من ذلك العار الفاضح . وقد أصغى دولته لذلك ووعد بالعمل ، وقد خار الله لنا بعد ذلك أن نتعرف وجه الرأى عند أولئك المساميح أعضاء وزارة الدولة فى تلكم المسألة الخطيرة

تقدمنا اليهم بكتابنا — مذابح الأعراض — هدية عاطلة من كل حلية ، فما أسرع ما تقبلوه منها بأيد تعوّدت الخير ، وما أنطقهم بالحكمة حين استجديناهم رأيهم فى الأعراض يتجر بها ، والفضيلة تطارد من مباءتها ، والانسانية تئن ، والعفاف ينتحب ، وما أبرهم بالوطن وبنيه حين أنجدوا بفضل الرأى ، وسَمَوا بجليل القول ، وجادوا بسديد الكلام ، كما يجود السحاب بهاطل الغيث ، ويعبق الروض بأريج الزهر

ونحن نحمَد الله اليهم إذ أحلوا مقترحنا محل القبول والاعتبار ، ونثنى عليهم ثناء المصطنَع به والمحسن اليه ، فقد لعمرى لقيت منهم حين التحدث اليهم خير ما يلقاه الصديق من صديقه بشراً والطافاً ، والمرء من جليسه اصغاء وانصافاً

واذا كان للناس أن يغتبطوا بالخير يعود على البلاد أثره النافع ، فانهم ولا ريب مغتبطون بتلك الصحيفة الذهبية نسجلها لرجال مصر العاملين ، والتى نقول بانصاف أنها ستكون صحيفة خالدة تترك لهم طيب الأثر ، وحسن الأحدوثة

ولقد بدأنا فى وفادتنا بحضرة صاحب الدولة الوزير الجليل عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية ، وختمنا بحضرة صاحب المعالى الوزير الصالح أحمد زكى أبى السعود باشا وزير الحقانية

وأننا بعد أن دونا الأحاديث اطلعنا أصحابها عليها ، واستمحناهم فى نشرها فأذنوا ، جزاهم الله خيراً ، وها هى نزفها إلى القراء مرتبة بترتيب المحادثات

رأى صاحب الدولة ثروت باشا

وزير الخارجيـــة[١]

قرأت كتاباتك وأبحاثك فى هذا الشأن ، ولقد كتب فيه كثيرون فى إيتاليا وفى فرانسا وفى أمريكا ، وفى غير أولئك من الممالك المتمدينة ، بعضهم محبذ له ، وبعضهم مبغّض فيه ، وأنا ربما أرى ان ترخيص البغاء فى بلاد شرقية اسلامية كمصر لا يتفق هو وطبيعتها

ومن الخطأ أن يعتقد ناس منا أن رقابة الكشافين للباغيات مقلل لذيوع الأمراض السرية ، مع أن الأمر قد يكون بالعكس لأن الجماهير تقدم على

---

(١) دولته الآن رئيس للوزراء بعد استقالة عدلى باشا

ذلك الشيء مخدوعة بتلك الرقابة الزائفة فينالهم من الأذى شيء كثير ، ولولا ما توهموا من الاطمئنان على أنفسهم بما يسمى رقابة لما أقدموا ، ولا احتاطوا كل الاحتياط قبل الوقوع فى المهالك

واذكر أنه فى بعض البلاد لا يعقد زواج إلاَّ بعد أن تقدم شهادة طبية بخلو الزوجين من الأمراض المؤثرة على النسل ويعاقب المهمل فى ذلك قانوناً أما فى بلادنا فليس شيء من ذلك معروفاً ، وقد سألت بعض فقهائنا ، هل يمكن تشريع ذلك عندنا فأجاب بالسلب ، وأنه محرم شرعاً ، فأشفقت على أسر كثيرة تروح ضحية العدوى

رأى معالى فتح الله بركات باشا

وزير الزراعة

أشكركم على هديتكم الاسلامية الرشيدة ، وأنا رجل من المحافظين على التقاليد الدينية ، والمتمسكين بها كل التمسك ، ولذلك فانى أنفر النفور كله من البغاء ومن اسمه ، أنكره بمقتضى المنطق والدين معاً

وأعدك بانى سأبحث الأمر لا على أنه نافع أو ضار ، فضرره محقق ومفروغ منه ، وأن فى تشريع البغاء مفسدة للصحة والخلق والدين بل البحث فى أنه : هل هناك قوانين تقف امام الالغاء فنحتاج لتذليلها ؟ أو أن هناك عوامل سياسية تمنع من تنفيذ هذه الرغبة الشريفة فنأخذ فى معالجتها ؟

وأؤكد لك بانه اذا لم تعترضنى تلك القوانين ، ولا تقف أمامى تلك العوامل ، فانى اكون أسبق منك

قلت لمعاليه : ان لائحة العاهرات صدرت بقرار من وزارة الداخلية ، فهى ليست بقانون ، بل بقرار لا يحتاج الغاؤها الا لقرار مثله من تلك الوزارة ، قال معاليه حسن وجميل ، سأبحث الأمر من جهتى ، وأعطيه العناية اللازمة له حسبما يقتضيه الدين والواجب والمصلحة ، وأعد نفسى سعيداً موفقاً اذا كنت من العاملين على ازالة هذا المنكر الفظيع

وانى أشكرك من كل قلبى على هذه الفكرة التى لفتت انظارنا ، وستلفت أنظار المسلمين جميعاً الى الاهتمام بهذا الموضوع الخطير

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق العاملين الى ما يرفع مستوى الأخلاق وما يؤيد الفضيلة

قلت لمعاليه نحن لم نقم الا بواجب وضعه الله فى أعناق العلماء ، وأملته علينا الغيرة والمصلحة العامة لهذا الوطن العزيز ، وهذا الواجب بعينه يحتم على العقلاء جميعاً النفيرَ العام لمحاربة خطر الدعارة المهدد لكيان البلاد حاضرها ومستقبلها

رأى معالى نجيب الغرابلى باشا

وزير الأوقاف

لا يسعنى إلاَّ أن أحل اقتراحكم محل الاعتبار الخليق بكل عمل يرمى إلى خدمة المصلحة العامة بالمحافظة على الأعراض وصحة الشعب وثروة أفراده ، ورفع مستوى الأخلاق

قلت لمعاليه : ان ما نعرفه فيكم من مَجادة الأصل ونَبالة القصد ، والمنافسة فى صنع الخير للبلاد ، يجعلنا نفهم انكم ستكونون سبّاقين الى تذليل الصعاب ، والأخذ فى العمل

قال معاليه — ذلك ما نرجو أن يكون

رأى معالى مرقص حنا باشا

وزير الماليـــة[١]

لا يخالف أحد فى وجوب منع البغاء ، فانه على الأقل منقذ لسمعة البلاد من وصمة العار ، ولكن البحث يكون فيما ستصل اليه حالتنا بعد الالغاء من الوجهة الاجتماعية والخلقية والصحية واكبر الظن أننا واصلون بمجهودنا الى تذليل تلك الصعوبات ، وتطهير البلاد

على أن هذا الأمر أصبح موضع اهتمام جميع الأمم المتمدينة ، ومعظمها اتفق على محاربة تجارة الرقيق الأبيض ، وهذا المنع هو فى الواقع مصادرة

(١) وزير الخارجية الآن

فعالة لأهم عوامل البغاء وهذه الدول بعينها تهتم الآن اهتماماً جدياً بالقضاء على اللوائح التى تبيح البغاء ، وبذلك ينتهى كل أثر لإباحة الحكومات لهذا الأمر ولا أشك أن مصر ستكون من الحكومات التى تأخذ بهذه المبادئ وتعمل بها

قلت لمعاليه : إن أهم ما نقصد اليه فى المسألة وأخوف ما نخافه ، أن تروح على مصر أظهر ميزاتها التاريخية ، وهى صيانة قوميتها وعصبيتها من الانحلال ، وحفظ أنسابها من الضياع . ولا ريب أن فى تشريع البغاء وشيوع الفاحشة قضاء على تلك الميزات الشريفة الموروثة ، وذلك لعمرى نذير الخراب ، وعلامة الدمار

قال معاليه : البغاء شر كله ، أصله وتشريعه ، وأية أمة لها قسط من المدنية الصحيحة ، تحارب ذلك الداء الوبيل ، وتطارده بصنوف الأسلحة الماضية

قلت لمعاليه : نسجل لكم رأيكم بإعجاب

قال معاليه مبتسما : تسجله ؟ . . . فى ذلك الفخر لنا

رأى معالى محمد محمود باشا

وزير المواصلات[1]

أشكر فضيلتكم على هذا الكتاب الثمين، وعلى مجهوداتكم الكبيرة التى بذلتموها فى سبيل منع البغاء، ذلك المشروع الذى يجب أن يلقى كل تعضيد من جميع الذين تهمهم المحافظة على سمعة البلاد، وعلى كل ما فيه ترقية أخلاقها وصحة أبنائها

لذلك أتقبل هديتكم الثمينة بكل شكر، وأرجو أن أوفق للمساعدة على تنفيذ أغراضكم الشريفة بما فيه الفائدة للبلاد وأهلها

---

(١) معاليه الآن وزير للمالية

قلت لمعاليه ، أنكم من بيت كريم ، لا يزال أهله محافظين على الأخلاق القويمة ، والحياة الشريفة ، فهل ترضى معاليكم وأنتم فى وزارة دستورية عن تلك الحياة العاهرة ، كرامة البلاد فى خطر ! ، ثم الصحة يا معالى الوزير ، نحن فى حاجة الى العمل

قال معاليه ، حياة البغاء تؤذن بالانحلال ثم الانقراض ، وصحة البلاد من أهم ما تحافظ عليه الدولة ، لأنها عمادها وقوتها ، وشبابها وثروتها ، وليس بالمنكور أن البغاء قضى أو كاد يقضى على تلك الصحة الغالية ، ونحن على أتم ما يكون من الاستعداد للعمل على محوه ، وتطهير البلاد من آثامه

رأى معالى عثمان محرم باشا

وزير الأشغـال

لا ينكر أحد أن فى رسمية البغاء وصمة عار فى جبين الأمة ، وأن شيئاً ينكره الدين ، وتأباه أخلاقنا الشرقية ، لا يصح تشريعه والاعتراف به

ثم استطرد معاليه قائلاً : اننى سأجرف تلك المنازل القذرة من حول « البطرخانة » بعمل شارع كبير تقطنه الأسر الشريفة بدل تلك الحشرات الضارة

وسأوسع كذلك شارع الخليج الى أربعين متراً لتطهير ذلك الشارع من السمعة التى اشتهر بها ، ولأرجعه الى مجده القديم ، فتقطنه كبار البيوتات كما كان قديماً

قلت لمعاليه : لقد لفت نظرى الى ما تقتضيه مصلحة الجامع الأزهر وما ينتظره من وزارة الأشغال للعمل على جعله مكاناً صحيًّا ولائقاً بمكانته التاريخية الدينية ، فهل له نصيب من ذلك الاصلاح الجديد ؟

قال معاليه : نعم وكذلك سأزيل كل المنازل المجاورة للجامع الأزهر الشريف ، فيصبح حرمه واسعاً ، تغرس فيه الأشجار الجميلة ، والزهور النضرة . وقد وضعت لكل ذلك مشروعاً كبيراً قدمته للبرلمان ، وسنأخذ فى العمل بعد الموافقة والتصديق[1]

ثم نظر الىّ معاليه فى تواضع وابتسام قائلاً : اننى قرأت لك بعض كتابتك فى موضوع البغاء ، وأشكرك على خدمتك للوطن والدين

قلت لمعاليه : الشكر لله ولكم

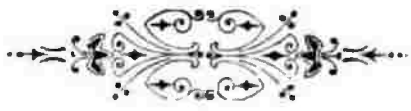

(١) وافق البرلمان على مشروعى معاليه وأخذ فى العمل

رأى معالى على الشمسى باشا

وزير المعارف

أعرف أن فى عصبة الأمم قسماً لمنع الرقيق ومحاربة البغاء ، وأن هذا القسم يجتهد كثيراً فى حمل الأمم المنضمة للعصبة وغيرها أن تأخذ برأيه ، وكثير منها انضم اليه فى ذلك كسويسرا ، فقد منعت الرقيق ، وقضت على التجارة بالاعراض وألغت تشريع البغاء فى جمهورية جنيف ، وهى المقاطعة الوحيدة التى كانت تنظم البغاء ، أما باقى المقاطعات فلم يكن فيها شىء من ذلك

وفرنسا وعدت أن تلغى نظام البغاء نهائياً، وهى آخذة فى وضع نظام للالغاء، ومصر يجب عليها أن تأخذ بذلك الرأى وتعمل به

قال حضرة نجيب بك الهلالى[1]، وكان جالساً أمام مكتب معالى الوزير فى لجنة، أن الزنا ليس له تشريع عندنا، بل ان الحكومة تنظمه فحسب قلت أن الحكومة تنظمه وتحميه، وتشجع الناس على ارتكاب الفاحشة، وتسمح للغلمان غشيان المواخير والمفاسق، فيكون مصيرهم مصير الباغيات، وعندنا احصائية رقمية بذلك، واخجل من التصريح باكثر مما ذكرت

قال معالى الوزير: على أى حال، ليس جديراً بأمة متمدينة كمصر أن تشرع الزنا وتنظمه وتعترف به، وانى سأعمل جهدى على محاربته

قلت للجنة مازحاً أنتم شهود على معالى الوزير، فضحكوا جميعاً، واشترك معاليه معهم بابتسامة لطيفة وقال أنا شاهد على نفسى!، ثم شيعنى فى مكتبه بخطوات وهو يقول:

سدد الله خطاك

فوالله ما أنس لا أنسى تلك الكلمة الغالية من فم ذلك الوزير الجليل، وانى أحس فى نفسى كلما ذكرتها روعتها وجلالتها

---

(١) السكرتير العام لوزارة المعارف

رأى معالى احمد محمد خشبه باشا

وزير الحربية البحرية [١]

قرأت من كتابك طائفة صالحة ، وفى نظرى أن الأمر الذى تسعى فى الدعوة اليه لا يختلف اثنان فى نَبالة مقصده ، ووجوب تحقيقه ، وأنا بعد الذى أطلعت عليه من آراء حضرات زملائى ، أقول لك انى أشاطرهم جميعاً فى ابداء الرأى الذى أبدوه ، وأضم صوتى الى صوتهم فيما استنكروه ، وأمد يدى إلى أيديهم فيما يريدون عمله فى تحقيق ما تبتغون ، إزالة للبغاء وتحقيقاً للطهر وحسن الأخلاق ، وتأييداً للفضيلة ، وتصوّناً لكرامة البلاد وسمعتها

قلت لمعاليه : أن الناس يعرفون فيك جلال المبدأ وسداد الرأى ، وسمو الغرض ، ويحفظون لك سيرتك الطيبة ، وأنت فى القضاء ، وأنت

---

(١) معاليه الآن وزير للمواصلات

فى البرلمان ، وأنت فى الوزارة الأولى ! ونريد أن يعرف أولئك الناس وأنت الآن فى وزارة قومية أنك العدو الألد لهذا المرض الفاتك بالجسوم والأخلاق والعقول ، وأن يعرفوا لشخصك الكريم خدمة صالحة فى انقاذ البلاد من براثنه

قال معاليه : نعم أنه مرض شؤم يجب أن تخلص البلاد من شره ، وسأشترك مع زملائى فى وضع الخطة الحازمة للقضاء عليه ، وأنى أشكرك على مساعيك فى هذا السبيل

قلت لمعاليه : بارك الله لكم ، ووفقكم لخدمة الحق والشرف

رأى معالى الوزير الصالح

زكى ابى السعود باشا

وزير الحقانية

ما كان لحكومة رشيدة أن تضع فى الوقت الحاضر تنظيما للبغاء، أما والتنظيم قديم فلست تجد مبرراً لبقائه، فهو تنظيم مقضى عليه من الوجهة الدينية والأدبية، بل من الوجهة الصحية أيضاً.

أما من الوجهة الدينية فلست أعرف ديناً من الأديان يحلل الزنا ويبيحه، فتنظيم البغاء فى بلد اسلامى كمصر، معناه الكامل إباحة الزنا والاعتراف به

وأما من الوجهة الأدبية ، فلا مبرر لبقائه أيضاً ، لأنه يعتبر تسهيلاً للزنا ، وتشجيعاً على ارتكاب الفاحشة ، مع انه منكر وصفته الحظر والتحريم ، فاذا زالت عنه هـذه الصفة بالترخيص صار شيئاً عادياً ، ولا يستحى امرؤ من فعله شأن كل المباحات

ومن الوجهة الصحية لامبرر له كذلك ، لأنه ليس هناك من ضمان كاف للغرض الذى كان حكمة التشريع ، فهل تشريع البغاء عندنا وفى البلاد من عدوى الأمراض السرية ؟ أنا أرتاب فى ذلك كثيراً

واذا ثبت أن بعض الدول المتمدينة حرّمته بتاتاً تفادياً من انتشار الأمراض السرية ، وترغيباً فى الزواج ، مع ما لديها من وفرة الأطباء الإخصائيين ، وكثرة المستوصفات التناسلية ، فما ظنك بمصر وهى فقيرة فى ذينك الأمرين ؟

تلك وجهات ثلاث تريك أن لامبرر لتنظيم البغـاء فى مصر على الوجه المعروف

قلت لمعاليه : عرفت رأيكم فى تنظيم البغاء وانه لامبرر له بحال ، ولكن لم أعرف رأيكم فيما يجب عمله نحوه ، ألستم ترون أنه واجب على الحكومة انقاذ البلاد من خطره بإلغاء تنظيمه ومراقبة آثاره ونتائجه ، والتضييق على مقترفيه ؟

قال معاليه : رأيى ان ذلك واجب ومطلوب من كل حكومة تعمل لخير البلاد ، وفى ظنى ان الحكومة الحاضرة لا تتردد فى أن تعمل لهذا

الغرض الأسمى ، وأعتقد أنه يستحيل عليها أن ترضى ببقاء ذلك النظام الفاسد ، وانما بالنظر اليه باعتبار أنه امر واقع مهما كان وصفه من القبح والفساد ، ومسبب لأضرار متنوعة ، يجب أن نعتبره من أمراضنا الاجتماعية المزمنة ، فان عهده يرجع الى سنة ٩٦ أى نحو ثلاثين سنة ، ومعالجة مثل تلك الأمراض يجب أن ينظر فيها الى استئصال الداء مع المحافظة على سلامة المريض من نتائج ذلك العلاج

وعلى هذا الاعتبار نقول : انه عند البحث فى إلغاء نظام الإباحة يجب أن يبحث أيضاً فى الأحكام والأنظمة التى تمنع انتشار الفوضى الخلقية والصحية مما يحتمل ترتبها على إلغاء نظام فاسد متغلغل فى أحشاء البلاد زماناً طويلاً ، ووظيفة المشرع فى تلك الحالة أن يستقرئ أنظمة الدول التى ألغت ذلك النظام ، ويأخذ منها ما يتفق هو وطبيعة بلاده ، ويضيف اليه ما يراه لازماً لها

وأعتقد أن نظام المنع يحتاج الى جهود كثيرة فوق التشريع ، فمنها ما يتعلق بمصلحة الصحة ، ومنها ما يتعلق بالجمهور

قلت لمعاليه — نريد الآن عملاً

قال معاليه : نعم يجب من الآن أن نعمل ولا يمكن أن أقول ماذا تعمل الحكومة ، لأن العمل لا يتعلق بى وحدى ، بل يجب أن يشترك اكثر من مصلحة واحدة من المصالح ذوات الشأن فى ذلك الموضوع الخطير ، وهى اذا اشتركت فى العمل — وهو ما أعتقد أن يكون — لابد واصلة الى العلاج الذى يكفل سلامة البلاد من هذا المرض العضال

قلت لمعاليه : ما رأيكم فى حركة المجالس المحلية والبلدية ، والغائها نقط المومسات من بلاد الأرياف ، وسحبها الرخص من الباغيات

قال معاليه : تلك حركة يجمل أن تقابل بالارتياح فليس بمستغرب أن تسبق الأقاليم المدن الكبيرة فى معالجة هذا الداء فان أهلها لايزال فيهم كثير من السذاجة وحب المحافظة على التقاليد الموروثة

قلت لمعاليه — اننا نغتنم هذه الفرصة الجميلة وننشر للناس تلك الآراء القيمة ، ليعرفوا أن فى الوزارة رجالها ، وفى الحكومة غطارفها وأبطالها ، وسيعرفون أن آراء الرجال ، مقرونة بالأعمال

نظرة فى الاحاديث وتعليق عليها

انتهينا من أحاديث حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء ، ولا نُخفى على حضرات القراء أن مهمتنا فى هذه المسألة كانت شاقة للغاية ، فان محادثة الوزراء ليست بالهينة ، ولا سيما فى مسألة خطيرة كالتى نجاهد فى سبيلها ، فقد كان الغرض الذى يرمى اليه الوزير فى حديثه باعتبار ضيق وقته وشدة الاحتراس فى تعبيره ، يحتاج الى كثير من ارهاف الأذن ، واصغاء القلب ، وكنا نلاقى من ذلك عناء ووصبا ، وكنا ندون الحديث ونحن نحس خفقان القلب ، ورعشة القلم ، فان الرأى فى بعض الأحاديث كان يدق ويلطف ، حتى لا نكاد نستطيع التعبير عنه ، ويعظم ويفخم ، حتى لا نظن أن تسعه عبارة مهما جزلت

وكانت شاقة ، فان مهمتنا صادفت موسم انعقاد البرلمان ، وقد ضاعف أعمال الوزراء ، وشغل جميع أوقاتهم فى المكاتب ، فكنا نتردد على الوزارة الواحدة اكثر من مرة ، ونقف على باب الوزير ما يربو على الثلاث ساعات ، وذلك والله هين علينا بجانب ما شملونا به من العطف والرعاية ، وما نلناه من الظفر بالغاية ، وقليل بجانب خطورة الموضوع ، والتضحيةُ بكثير الزمن ، وراحة الجسم ، أقلُّ ما يلاقى صاحب الدعوة فى سبيل تأييد دعوته ، فالحمد لله ، والشكر له سبحانه وتعالى على التوفيق

انتهينا من أحاديث الوزراء وهى كما قال لنا حضرة صاحب المعالى فتح الله بركات باشا وزير الزراعة « مجموعة صالحة ونادرة المثال ، قلما يصل اليها غيرك »

وفى الحق أن الجمهور أعطاها من الاهتمام والتقدير ما كنا ننتظره لها ، وكان يترقب ظهور الحديث بشوق ولهفة ، وما كان يطلُع عليه حتى يقرأه غير مرة ، وأشهد أن كثيراً حفظ فيما يحفظ عنده من متاع نادر ، قصاصات الأحاديث جميعها من صحيفة الاهرام ، ونحن بعد أن سجلناها لهم وسجلها الجمهور ، نرى أن لا بد لنا فيها من نظرة ، وأن نبين للناس ما أفدناه منها جملة ، بعد نشرها مفرقة

أفدنا من أحاديث حضرات الوزراء الوثائق الآتية :

(١) أن المشروع رغبة شريفة (٢) وأنه يجب أن يلقى كل تعضيد (٣) وأنه خليق بكل عمل يرمى الى خدمة المصلحة العامة بالمحافظة على الأعراض وصحة الشعب ، وثروة الأمة ، ورفع مستوى الأخلاق (٤) وأنه منقذ لسمعة البلاد من وصمة العار (٥) وأن البغاء شر كله ، أصله وتشريعه (٦) وأنه مفسدة للصحة والدين والخلق (٧) وأنه لا يتفق هو وطبيعة البلاد (٨) وأن حياته تؤذن بالانحلال ثم الانقراض (٩) وأن غرض التشريع منه لم يتحقق (١٠) وأنه مرض شؤم يجب العمل على محوه ، وتطهير البلاد من آثامه (١١) وأنه يجب أن تكون مصر أسوة بالممالك المتمدينة التى حرمته ، وراقبت آثاره (١٢) وأنه أصبح مرضاً اجتماعياً مزمناً ، مع وجوب إزالته ، تراعى سلامة البلاد من نتائج ذلك (١٣) وأنه لأجل المحافظة على البلاد من نتائج الغائه يجب أن تتوحد الجهود ، وتكثر الأيدى العاملة من رجال التشريع والأمن العام والصحة والجمهور (١٤) واذا عملت الحكومة — ولا بد أن تعمل —

فانها لا بد واصلة الى ما يكفل سلامة البلاد من نتائج ذلك المرض العضال.

ذلك ما أفدناه وأخذناه من آراء حضرات الوزراء ، وكلها ترمى إلى استنكار البغاء ، واستنكار تشريعه وتنظيمه والاعتراف به ، ووجوب العمل على مطاردته ، وتطهير البلاد من رجسه وقد عددنا ذلك وثائق سجلناها لمعالى الوزراء وسجلها عليهم الجمهور كما قلنا ، ولم يبق إلاّ العمل

ونحن من جانبنا لا نعتقد إلاّ أنهم آخذون فيه وشيكا ، فقد رأينا من جانب وزارة الداخلية وهى صاحبة الشأن الأول اهتماماً عظيماً باستقراء كل المعلومات الضرورية لتكوين المشروع والأخذ فى تنفيذه كما أخبرنا حضرة صاحب الدولة وزيرها ورأينا مثل ذلك فى وزارة الحقانية ، وقد قال لنا معالى وزيرها الصالح فى حديث : ان الأمر لا يعدو تجهيز الأنظمة والأحكام وكيفية تطبيقها فان الاجماع على وجوب العمل من الهيئة الحاكمة قائم ، وشكوى الجمهور من كل الجوانب صارخة

ثم نقول للناس : اننا ونحن نجاهد فى هـذا السبيل نعرف خطره ، وقيمة مسئوليته ، وإن إلغاء لائحة العاهرات بعد استقرارها والعمل بها ثلث قرن ، لا يكفى فيها جرة قلم كما قال لنا معالى وزير الحقانية فى حديث ولكن المسألة لها خطرها وقيمتها كما قلنا

ولسنا نجهل أيضاً أن الأمر يعوزه الفكر الطويل ، والتدبير الواسع من جانب أولى الأمر فينا ، ولهذا لا نجرؤ أن نتطلب اليهم من السرعة اكثر مما يلزم لطبيعة العمل ، حتى يكون رصيناً قويماً

ولنا فى نَبالة مقصدهم ، وحزامة رأيهم ، واصالة تدبيرهم ، ما يطمئننا على حسن النتيجة ، وتحقيق الرغبة المرجوة ، فمن السرف فى الرأى والفضول فى القول أن نختط لهم طريقة العمل أو نبين لهم شرعة الرأى

وإذن فلست أرى من الانصاف أن يسألنى قوم ، ما هى الطريقة التى تتبع فى منع الفوضى الخلقية والصحية بعد إلغاء هذا النظام ، لست أرى من الانصاف أن يسألونى ذلك ، وأن يكثروا ويلحوا ، فان المسألة موضوعة بحذافيرها بين يدى وزارة قومية دستورية ضمت بين أعضائها رجال قانون ، ورجال اجتماع ، ورجال سياسة ، ورجال عمل ، وقد وعدوا وعداً موكداً أن يعملوا ، وقد بدأوا فى العمل فعلاً ، وهم الآن يبحثون المسألة من جميع جوانبها ، وهم كما قال حضرة صاحب المعالى الوزير الصالح أبى السعود باشا « لا بد واصلون إلى ما يكفل سلامة البلاد من مرض اجتماعى معضل »

أما مسألة المجالس المحلية والبلدية ، وسبق غيرها من المدن الكبيرة بإلغاء البغاء فى بنادرها ، وسحب الرخص من المومسات ثمة فقد أبدى فيها رأيه وزير كبير مشرع ، هو حضرة معالى وزير الحقانية إذ قال « تلك حركة يجمل أن تقابل بالارتياح ، فليس بمستغرب أن تسبق الأقاليم المدن الكبيرة فى معالجة هذا الداء ، فان أهلها لا يزال فيهم كثير من السذاجة ، وحب المحافظة على التقاليد الموروثة »

وهذا الكلام نخم جليل ، وواضح لا تأويل فيه ، وظاهر فى أن إلغاء البغاء فى الأقاليم والبنادر الصغيرة لا ينتج خطراً ولا يعقب ضرراً ، لا إدارياً

ولا صحيحاً ، إذ لو كان كذلك لأشار اليه معالى الوزير فى كلامه ، لأنه رجل معروف باليقظة والحذر ، وأنه يزن القول بالحبة والدانق ، ولهـذا قابل الناس تصريحه بالتقدير والاحترام ، وقالوا أنه يجب تطهير الأرياف أولاً من ذلك الرجس ، لأنه يتنافى مع بيئتها وأخلاق أهلها ، ورجال الأمن العام هناك ، وهم أولئك الذين رضوا باختيارهم وطوع إرادتهم الغـاء نقط المومسات فى دوائرهم ، هؤلاء تحملوا المسئولية فى ذلك ، وعلموا أن لا ضرر ولا ضرار يعقب هذا العمل الجليل ، وهم عقلاء لا يصح أن يعملوا عملاً يتورطون فى عواقبه ، ويوقعون أنفسهم فى مسئوليته ، فالعقلاء جميعاً قابلوا عمل المجالس المحلية بالتحبيذ والثناء العاطرين ، وأبرقوا لهم برقيات الشكر والحمد والتهنئة على خدمة الواجب والشرف

ومصير المومسات اللاتى يطردن من تلك الأقاليم تعرفه الحكومة التى أرضت الله ورسوله وأرضت الإنسانية وكرامة البلاد ، بالموافقة على ذلك والحكومة لا تعجز عن تقرير المصير ! !

أما أنا فواجبى كعالم دينى ، وغيور على كرامة البلاد أن أصيح واملأ الأقطار صياحاً أن تشريع البغاء وتنظيمه وحمايته فى بلاد اسلامية متمدينة كمصر يتنافى مع دينها ، ويحط من سمعتها ، ويضر بصحة أهلها ، ويقضى على مستقبلها ولا على أكثر من ذلك

رأى حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون

مادمنا مسلمين فلا يسعنا فى ديننا إلاّ أن نستنكر البغاء ونمقته أشد المقت رسمياً كان أم غير رسمى على أن الشرائع الالهية كلها قد عدته من اكبر الكبائر وقضت على مرتكبيه بالقصاص الرادع ولم تشذ الشرائع الوضعية القديمة عن الشرائع السماوية فى هـذا السبيل وانما جاءت أباحته فى بعض الشرائع الوضعية الحديثة من تقرير الحرية الشخصية للناس على أثر ما طغى عليهم من سيل الظلم والاستبداد وتركهم أحراراً فيما يأخذون وما يذرون اكتفاء بأن الشرف يأباه والكرامة تنبو بسمعها عنهُ

فامر كهذا مقطوع بجواب الناس عنه إذا سئلوا أموافقون عليه أم مستنكرون له ، إذ لايتوقع من ذى عرض وغيرة أن يرضى هذا العار أو يدافع عن هذه الوصمة الشائنة

وقد ظهر أن وزراء الحكومة المصرية من أشد الناس مقتاً له واستهجاناً فلما آنست الأمة منهم هذه النزعة أقدمت بعض مجالس المديريات على تقرير منعه وأرادوا بذلك أن يجعلوا الحكومة تقرن القول بالعمل وتتبع الرأى العزيمة وهذه فاتحة خير نرجو أن تشمل البلاد بأسرها فتطهر من هذا الرجس وتخلص من هذا الوباء

ولقد رأينا بعض الكتاب يسألون ماذا يكون حال هؤلاء النسوة بعد غلق مواخيرهن ، وهذا السؤال بعينه يصح أن يقال عن كل فئة ترتزق من السبل المحرمة إذا ما أغلقت فى وجوههم هذه السبل كالمتجرين فى المواد المخدرة وغيرهم ، وبعضهم يخاف من انتشار الأمراض السرية إذا حرم البغاء الرسمى ورفعت الرقابة الطبية ، وهذا منطق معكوس فان الأباحة أشد نشراً لهذه الأمراض من التحريم وهذا هو المشاهد الملموس ، وعلى أى حال فواجب الحكومات يقضى عليها بمنع المحرمات ، والأولى بها أن تعالج الأمراض الاجتماعية التى يمكن أن تنشأ عن منعها لا أن تبيحها وهى فى نفسها مرض خطير وينبوع أمراض اجتماعية محققة ثم تزعم أنها تقاوم ما ينشأ عن اباحتها من الأضرار .

ولا نظن أن الحكومات الأجنبية تقيم فى وجه حكوماتنا العقبات إذا ما عزمت عزماً صحيحاً على الغاء هذه التجارة الخاسرة بل بالعكس ربما تساعدها وتؤازرها صوناً لسمعتها وجرياً وراء مصلحة رعيتها

رأى فضيلة الاستاذ المربى

الشيخ عبد العزيز بك جاويش

المراقب العام للتعليم الأولى

رأينا أن ننشر للناس رأى عالم خبير بالتربية والتعليم فاثرنا بذلك حضرة صاحب الفضيلة والعزة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش بك وهو رجل معروف فى الأقطار الاسلامية بمعالجة المسائل الدينية والاجتماعية ثم معروف بأساليب التربية والتعليم ، وهو الآن يجلس على اكبر كرسى فى ادارة حركة التعليم الإلزامى

رأينا أن ننشر رأى فضيلته « حفظه الله » بالنص الآتى :—

رذيلة البغاء والعهارة من أشوه أمراض الحياة الاجتماعية التى نشرتها انقلابات القرن التاسع عشر ثم اعتبر بعض الأمم الغربية تنظيمها من أظهر آيات الحضارة والمدنية

نشرت المدنية الغربية تلك الآفة الاجتماعية تلك الآفة المنكرة مستندة فى ذلك الى ما ابتدعه شارعوها من النظم المحدثة ، فلم يكد يسلم من عدواها فى الغرب إلا قليل من الأمم الرشيدة كانجلترا

ولقد كان المرجو من أمم الشرق الاسلامية الا تحذو حذو الغرب فى فى بدعه المعوجة ومستحدثاته المرذولة وأن تجد من دينها الذى جاء لتتميم مكارم الأخلاق ما يزعها عن التشبه بالغربيين فى مثل تلك الرذيلة الفاحشة

ولكن افتتان الشرق بلوامع المدنية المادية ومذاهب الفلسفة الالحادية التى انبعثت من الغرب منذ القرن التاسع عشر هوَّن على أممه كثيراً من الآفات الاجتماعية والأمراض النفسية والعلل الخلقية ، وبخاصة آفة البغاء لما له من التأثير الكبير فى مرضاة الميول النفسية الشهوية

ومعلوم أن البغاء كان من رذائل الجاهلية الأولى فما زالت شِرعة الاسلام تطارده حتى طهّرت اشياعها وربوعها من دنسه ، ورجاؤنا ان يثوب الشرق الى رشده فيمحو عن كرامة الانسانية ذلك العار الذميم . ولقد تعلمون حضرتكم أن ليس تحريم البغاء فى الشريعة الاسلامية من الأمور التعبدية التى لا يفقه معناها ولا تدرك حكمتها ، فان هذه الآفة من الشرور والمفاسد ما لا يسع تجاهله من يكون لديه شىء من المروءة والشهامة وشعور بالكرامة والعزة الانسانية ، ولا تتسع هذه الكلمة لاستقصاء دقائق هذه الشرور وتفاصيلها فلنجتزىء باجمال القول فى أن أمهات مضار البغاء تنحصر فى أربع نقط :—

(الأولى) حرمان البغايا من العزة والكرامة الانسانية التى اختص الله بها الانسان فالبغى متاع محض لكل طارق تقضى نهارها فى التحلية والترغيب وليلها فى الفحش والدعارة فهى لا تعرف كرامة لنفسها فتحفظها ولا للفضيلة معنى فتطلبها ، ولكنها مخلوق انحط حتى عن الحيوان الأعجم الذى جعل الله لكل شىء فيه حداً فهو يؤدى جميع ما خلق له من الأعمال ويستخدم سائر ما فطر عليه من المواهب كلا بقدره — أو ليس الحيوان

الاعجم اذاً أعز من تلك التى تتداول تداول الأمتعة ، فاقدة ما اختص الله به الانسان من العزة والكرامة

(الثانية) أن البغاء يقلل التناسل فى الأمم وذلك لما يحدثه فى نفوس الشباب من الزهد فى الزواج ولما يقتضيه بطبعه من دوام محاربة البغايا للحمل بما يلجأن اليه من مختلف الوسائل

(الثالثة) ان بيوت البغايا أعشاش لتنوع الرذائل والجرائم ففيها يقع السكر والعربدة ، وفيها تحصل السرقات وتدبر المكايد وفيها تكثر الخصومات والمشاجرات ، واليها يأوى السفهاء من الرجال بما ملكت أيديهم من النقود وهنالك يستدرجون بصنوف الغوايات ويسقون بالصغير وبالكبير حتى لا يبقى لديهم شىء من المال الذى دخلوها به ذلك ومن خلفهم زوجاتهم وذرياتهم يتضورون جوعاً ولا يكادون يهجعون

(الرابعة) ان اباحة البغاء تصد النساء عن الحياة العملية الشريفة فان المرأة بما فطرت عليه من حب العيش الناعم والنفور من حياة النصب والتعب لا تحب الاشتغال بالمهن والحرف ونحوها من الأعمال المتعبة فاذا ابيح البغاء فى أمة أو نظم (كما يقولون) انصرفت اليه نفوس كثير من النساء فتعطلت بانصرافهن ذلك كثير من الحرف والصنائع وضعفت فى تلك الأمة الحياة العملية الاقتصادية

بهذا القدر من القول اجتزئ اليوم وانى لشديد الأمل ألا تقف الامتيازات الأجنبية فى سبيل تحقيق أمنيتكم الغالية فان الأمم الأجنبية التى تروج الفضيلة فى ممالكها لا يجوز أن تحمى الرذيلة فى بلادنا

احتجاج[1]

الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على مدير الأمن العام

يا صاحب الدولة

بالأمس قمت بين يدى دولتكم محتجاً على مدير الأمن العام لرفضه قرار مجلس ملوى المحلى القاضى بالغاء نقطة المومسات من البندر ، واليوم نسجل ذلك الاحتجاج ونتشرف برفعه الى دولتكم

يا صاحب الدولة

ظهرت فى البلاد حركة مباركة ، ونهضة شريفة ، هى الرغبة الشديدة فى القضاء على البغاء ، وتجارة الرقيق الأبيض ، ذلك لأن الناس شهدوا من

---

(١) عقب ظهور أحاديث حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء نهضت المجالس المحلية والبلدية فى كثير من المديريات وقررت الغاء نقط المومسات المرخص بها فى تلك الجهات ، فأكبر الجمهور هـذه النهضة المباركة ، وحيوا أهلها وأثنوا عليهم ، فأخذت باقى المجالس تحذو حذو أولئك ، فما وصلت القرارات الى وزارة الداخلية حتى وقفت ادارة الأمن العـام أمام تلك النهضة ووقفتها ، فعلمت ذلك النبأ المروع ، فذهبت مسرعاً إلى زيارة حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا فى مكتبه ، واحتججت عليه بشدة لاقدامه على مصادرة قرار مجلس ملوى المحلى ، فكان بيننا حوار وجدل ، ثم دخلت مكتب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ولحق بى سعادة القيسى باشا ، وهناك قصصت الأمر على دولة الوزير ، واحتججت على صنيع مدير الأمن العام أمامه وهو كذلك شرح وجهة نظره فيما صنع فهدأ دولة الوزير من روعنا ووعدنا خيراً كثيراً وقال علينا النصيحة والدلالة الى الخير ، وعلينا العمل بما نستطيع ونقوى

وفى اليوم الثانى رفعت لدولته ذلك الاحتجاج

جرائمهما حوادث مرعبة ، ومناظر تمثلت فيها الوحشية العاتية ، وتحققوا أنه فضلاً عن منافاتهما الدين الرسمى للبلاد بحكم الدستور ، فان فيهما قضاءً على شرف الأمة ، ونظام الأسرة ، وعلى صحتها وثروتها ، وحياتها المعنوية

ورأوا أن اضرارهما يا دولة الرئيس لم تقف عنـد حد العاصمة والمدن الكبيرة ، بل تجاوزا ذلك الى البلاد والقرى ، حتى ندر أن يخلو منهما بندر فيه مركز للأمن العام

ولقد أبنا لدولتكم بالأمس ، وبحضور صاحب السعادة مدير الأمن العام ، أن هـذه المواطن والمفاسق تتبعها شرور وآفات ، هى المخالفات والجرائم وانتشار المواد السامة المحظورة ، فهل كنتم تظنون أن القرويين رجالاً ونساءً وأطفالاً يعرفون الكوكايين والهورايين أو يسمعون بهما

فزع النـاس كل الفزع من جرائم ذلك الشر تفتك بالأهلين فى كل مكان ، ولمسوا بأيديهم وخيم العاقبـة وسوء المصير ، ورأوا أن حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء ينكرونه ويمقتونه أشد المقت ، ويعدون وعداً موكداً بالقضاء عليه ، فاغتبطوا ايما اغتباط ، وأسرع بعض المجالس المحلية والبلدية بدافع الغيرة ، والمحافظة على الشرف ، والحرص على حيـاة البلاد وقرر رؤساؤها وأعضاؤها الغاء نقط المومسات وتطهير الأقاليم من أرجاسها وأخباثها ، وهم أعلم بما يجرى عندهم من الشئون والأحوال ، وأدرى من مدير الأمن العام بما هو أمس بهم ، وما يضرهم وما ينفعهم

وشجعهم كذلك على ما صنعوا تصريح صاحب السعادة وكيل الداخلية بأن الوزارة « فى استعداد للموافقة على كل قرار تصدره المجالس المحلية والبلدية من هذا القبيل »

ذلك ما كان يا دولة الرئيس

فكان خليقاً أن تقابل هذه الحركة المباركة بالتشجيع، فنى تشجيعها تشجيع للفضيلة ، وانقاذ لسمعة البلاد وشرفها ، ومحافظة على العفاف والصون

ولكن إدارة الأمن العام داست كل هذه الاعتبارات ، وأسرفت فى صنيعها كل الاسراف ورفضت الموافقة على قرار مجلس ملوى المحلى وربما تفعل مثل ذلك بقرار غيره ، فبدل أن تقابل هذه الحركة بالارتياح كما قال حضرة صاحب المعالى أبى السعود باشا وزير الحقانيـة قوبلت من مدير الأمن العام بالاستياء والرفض وبذلك صدم شعور البلاد صدمة عنيفة ، وقابل غيرة البلاد على العفاف والكرامة بالازدراء

يا دولة الرئيس

رفقاً بالبلاد ورحمة بها ، فقد أصبحت أرجوحة بين أيدى أصحاب الاهواء يقلبونها كيف يشاءون ، وذئاب الأعراض ينتاشونها من كل مكان ، وهى تئن من جراحها وتعول

العفاف يستصرخكم ، والانسانيـة تستنجدكم فمدوا لهما يداً رفيقة ، وانقذوهما من ادارة الأمن العام ، وها إن الرذيلة انتصرت على الفضيلة انتصاراً مبيناً ، فماذا تنتظرون ؟

يا دولة الرئيس

نحن نترقب ، ونأمل فيكم آمالاً كباراً ، أن ترفض قرار إدارة الأمن العام، وبذلك تشكرك الأجنة فى بطون أمهاتها ، ويشكرك الدين والعفاف ، ويشكرك الله والناس والتاريخ

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول اجلالى

الأسيف المخلص

محمود ابو العيون

الاهرام — الثلاثاء ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦

ما يقوله مدير الامن العام

حديث بين سعادته وبين الأستاذ محمود ابو الفتح

المحرر بالاهرام

يقوم الأستاذ الشيخ محمود ابو العيون بحركة يرمى بها الى تطهير البلاد من وباء البغاء وهى حركة لاشك مباركة يعطف عليها الكثيرون ويؤيدونها وكان فى مقدمة من أظهر العطف عليها وزراء الدولة فى أحاديث سجلتها هذه الجريدة

وكان من نتائج هذه الحركة أن قام عدد من المجالس المحلية بإلغاء نقط البغاء فى دائرة اختصاصها وأرسل مجلس ملوى المحلى قراره الى وزارة الداخلية للمصادقة عليه تمهيداً لتنفيذه ولكن إدارة الأمن العام اعترضت على ذلك وطلبت وقف القرار فاثار عملها احتجاج الأستاذ أبى العيون واحتجاجات أخرى تلقيناها من أنحاء شتى فرأينا استجلاء للحقيقة أن نسأل مدير الأمن العام عن سبب عدم المصادقة على قرار مجلس ملوى وعن رأى إدارة الأمن العام فى الحركة التى ترمى الى الغاء البغاء

والقيسى باشا مدير الأمن العام من الحكام المشهود لهم بالاستقامة وكان من قبل قاضياً معروفاً بالنزاهة فلما أطلعناه على ما قصدنا اليه وقلنا له أن البعض يدهشه أن تقوم إدارة الأمن العام وعلى رأسها مدير له ما لكم من حسن الذكر بحماية البغاء والدفاع عنه فقال سعادته : آسف كثيراً لأن

البعض أساؤا فهم الرأى الذى أبدته إدارة الأمن العام وخيل لهم أنها تريد به حماية البغاء أو الدفاع عنه . انى شخصياً ممن يمقتون البغاء أشد مقت . ويقدرون الشعور الشريف الحى الذى دعا أمثال الأستاذ أبى العيون الى الحملة التى يقومون بها . ويعرفون أن وجود البغاء فى بلد يقول دستورها أن دين الدولة الاسلام أقل ما يقال فيه أنه أمر غير مرض ولا يغتبط به أحد ولكن الى جانب العاطفة التى تملأ صدورنا كما تملأ صدر كل القائمين بحركة الغاء البغاء يقف الواجب والواجب يقضى بأن نتبين موضع القدم قبل أن نخطو فلا نقوم من عثرة الى كبوة أشد منها وأنكى . والواجب يقضى بأن ننظر فى أمر النتيجة التى تلى الغاء البغاء . وهذه النتيجة تتناول مسائل لا جدال فى أهميتها وهى مسألة الأخلاق ومسألة الصحة ومسألة الأمن وما اليها فإدارة الأمن العام مسئولة عما يصيب هذه كلها من جراء خطوة تخطوها قبل أن تأخذ كل عدة لها ولهذا كان لا بد لنا من دراسة الموضوع دراسة وافية فلما عرض علينا قرار مجلس ملوى المحلى أرسلنا الى مدير قسم البلديات والمجالس المحلية نقول أنه « يحسن إرجاء البت فى هذا الأمر حتى تتخذ الوزارة من الاحتياطات ما يجب عمله فى مثل هذه الحالة صوناً للآداب ومنعاً للأمراض »

واذا كنا قد فعلنا هذا فلاننا لا نريد أن يكون مصير هذه الحركة ، مصير الحركة التى قامت فى شبين الكوم فى سنة ١٩٠٨ ولا أن تنتهى نهايتها ولا أن ينشأ عن الغاء البغاء الآن ما نشأ عنه لذلك العهد

قلنا : — وماذا نشأ عن الغاء البغاء فى شبين الكوم تفصيلاً وأية نهاية تشيرون اليها ؟

فقال مدير الأمن العام : — فى سنة ١٩٠٨ طلب مدير المنوفية لذلك العهد من وزارة الداخلية الموافقة على الغاء نقطة البغاء بها لقلة عدد المومسات الذى كان لا يتجاوز العشرة وقد أجابته الوزارة الى ما طلب وكانت النتيجة أن حلت محل نقطة البغاء نقط عديدة للبغاء السرى لم يتيسر تطبيق لائحة العاهرات على القائمات بأمرها فان الغاء نقطة البغاء يترتب عليه عدم سريان اللائحة ويشل يد البوليس عن اتخاذ الاجراءات ضد من يتعاطين البغاء سراً ويمنع كل رقابة قانونية عليهن . وكانت النتيجة أن أرسل مدير المنوفية بعد تجربة بضع سنوات تقريراً مطولاً يطلب فيه بالحاح إعادة تطبيق لائحة العاهرات وارجاع الحال الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٨ ومن ضمن الأسباب التى بنى عليها طلبه قوله « أن الاحصاء الرسمى دل على أن عدد المرضى بالزهرى الذين تقدموا للعلاج بمستشفى شبين من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٢ بلغ ٧٧٣ شخصاً وهذا غير من أرادوا التستر وتعالجوا لدى الأطباء فى الخارج وغير من أهملوا العلاج بالمرة . وكل هذا يدل على كثرة الإصابات بذلك المرض الخبيث بسبب انتشار المنازل السرية واذا استمر الحال على هذا المنوال ستصبح البلدة بؤرة أمراض وتتوفر أسباب العدوى وتسوء العقبى هذا من الوجهة الصحية ، أما من الوجهة الأدبية فلا يخفى أن عدم سريان اللائحة من شأنه انتشار البيوت السرية انتشاراً يجعلها بحكم الضرورة تتخلل بيوت العائلات وفى هذا من الضرر ما فيه »

هذا ما كتبه مدير المنوفية لذلك العهد عما وصل اليه الحال بعد الغاء نقطة البغاء .

وقد تناول فى تقريره موقف البوليس إزاء ذلك فقال : « أما البوليس فانه حيال كل ذلك يكاد يكون عاجزاً اذ بسبب عدم سريان اللائحة لا يستطيع أن يطبق موادها ويستصدر حكماً ضد أى منزل من تلك المنازل باعتبار أنه منزل للعاهرات »

وقال المدير فى جانب آخر من التقرير : « ونفس أهالى البندر قد شعروا بكل هذه المضار وطلبوا من المديرية غير مرة هم وقسم الصحة اعادة سريان اللائحة حرصاً على الصحة والآداب العمومية وقد قدرنا كل هذه الظروف والاعتبارات التى تحيط بالمسألة ووصلنا الى ذلك » — أى الى طلب إعادة سريان اللائحة

هذه كانت النتيجة المحزنة المؤلمة التى وصل اليها الحال فى مدينة شبين الكوم بعد الغاء نقطة البغاء وهى نتيجة لم تشجعنا بطبيعة الحال على قبول طلب الغاء نقطة بنها الذى عرض علينا فى سنة ١٩٢٥ ولا على قبول طلب الغائها فى ميت غمر بعد ذلك ثم على قرار مجلس ملوى أخيراً

ولكننا نشعر الى جانب هذا بأن مسألة البغاء لا يمكن أن تقف عند هذا الحد وأنه لا بد من علاج لهذا الداء غير أنه يجب أن يكون علاجاً ناجعاً فلا يكون شائناً كالذى يفتح دملاً ليحل محله سرطان ولهذا جعلنا مسألة البغاء فى الصف الأول من المسائل التى نعنى ببحثها ودراستها تمهيداً

لإيجاد حل حاسم لها . ولهذه الغاية كلفت كل موظف من موظفى إدارة الأمن العام الذين سافروا هذا العام الى أوروبا بدراسة هذه المسألة الكبيرة فى البلاد التى يكونون بها وعهدت بوجه خاص الى حضرة محمد شعير بك وكيل إدارة التفتيش الذى سافر لحضور مؤتمر البوليس الدولى ببرلين أن يعيرها عناية خاصة وفى ضوء المعلومات التى سيبحثون بها وفى ضوء الابحاث التى نقوم بها نحن هنا من جانب آخر سنرى ما يتعين عمله

هذا موقف إدارة الأمن العام فى شأن مسألة البغاء

البغاء رق مستتر

للأستاذ عبد الرحمن بك عزام[1]

نائب العيـاط

أخذ بعض الكتاب يتناول أمر البغى وكان بعض علماء الأزهر الأفاضل فى طليعة الدعاة الى تقويض النظام القائم على البائسة أسـيرة البغى ومن أولى من العلماء بمهاجمة نظام البغاء غير أن أنصار النظام القائم على انقاض الفضيلة والعزة ينظرون اليه نظرهم الى ضرورة اجتماعية استبدل فيها شر خفى بشر ظاهر . وقد أخذ بعض الكتاب يحاول إطفاء حماس القائمين بالدعاية ضد البغاء يرميهم بجهل هذا النظام فى أشكاله الظاهرة والخفية والواقع ان الذين يدعون العلم بمفصل الأمر وغائبه نسوا أن جهل العلماء والمتعففين لبعض الحقيقة هو الذى فل فى عزيمة الكثيرين منهم وأنهم لو علموا كل ما فى البغاء من بؤس وكل ما هو قائم عليه من شر لمشوا الى هدم هذا النظام بعزيمة الثوار

ليقل أولئك العلماء بامر البغى : هل يعجبهم كون البغىّ سلعة معروضة تستهوى من خطر له البغى ومن لم يخطر . إلا يرون ما فى سهولة تناولها ورخص أسعارها من تحريض أم لم يستفزهم هبوط الانسانية لهذه البهيمية

---

(١) عبد الرحمن بك عزام من الرجال البارزين فى مصر وهو معروف بالاقدام والتشدد فى أمر دينه ووطنه ، وقد نقلنا كلمته هنا عن صحيفة الأهرام الغراء

النكراء بل الى ما هو أحط من البهيمية التى ترفض الانثى فيها قرانا لا حاجة لها به . بينما البغى تغمض على القذى وتتقلب على الضيم وقد فقدت عزة الانسانية وشهوة الحيوانية وجعلت من نفسها آلة مستأجرة لمفترس بغى ينتهى ما بينهما وهى ساخطة على القضاء لاجئة الى الله لانقاذها

لو علم الناس بؤس البغى اسيرة للباغى مسترقة للمتجر عاطلة من انسانيتها فاقدة لحيوانيتها تستنفد الليل بالاسى وتستتبع النهار بالحسرة ليس لها سلوة الا بقية من مال تضيعه فى استرداد ما أبلت الليالى من جدتها ومقاومة الطبيعة الجامحة الساعية برأس مالها الى البوار وأمرها الى الكساد

لو علم الناس حسرات البغى وقسوة حياتها لما طلبوا حرية قبل تحريرها

يجب إذن أن يتناول الكاتبون هذا الشر بحثا من جميع نواحيه ويجب أن يكون هذا السؤال فى رأس الأسئلة المطلوب الاجابة عنها هل من حق المجتمع أن يقيم سوقا لشهوات بعض أفراد باسترقاق أفراد آخرين وتعطيلهم من مزايا الانسانية الأساسية ؟ هل من حق المجتمع أن يستغل الضعف الطبيعى والطارىء لأن يجعل من أحدى طبقاته فريسة تنحر انسانيتها ثم يورثها جثة بعد ذلك للباغين ؟ إذن فلم نحجر على السفيه ونحبس المجنون وننفق عليه ؟ ثم نرعى بعد ذلك مالها . هل هذه العارية أحق بالصيانة ورعاية المجتمع من المعنى الانسانى ؟

تلك إذن سقطة اجتماعية كبرى لم يسغها المجتمع الانسانى الا وهو فى عبودية الجزء البهيمى من تكوينه . ليس من حق المجتمع على الاطلاق

هذا العدوان فعليه أن يحمى الضعيف من نفسه ومن شر غيره فان لم يستطع هذه الحماية فاولى له البتر والعلاج الحاسم من تنظيم هذا الافتراس ونحمل عاره الأبدى

ثم هل للخبراء بأمر البغاء قبل أن يدعوا الى اليأس من مقاومته وقتل الهمم المشحذة أن يفكروا فى السؤال الآتى : أليس حقيقة من الممكن أن يعيش المجتمع نزيهاً غير معرض للاخطار بغير وجود أسيرة البغى وتجارة البغاء ؟ هل قلبوا التاريخ فوجدوا البغاء المنظم ضرورة لم تفارق البشرية ؟ وهل ثاروا مرة على بغى المجتمع ، على أسيرة البغى فعادوا بالهزيمة لم يكن شىء من هذا بل الواقع انه شر مستحدث ينمو ويتسع كلما اعترف به وكلما نظم ، وانما يقل عدد طلاب الزواج ويربو عدد الباغى والبغية كلما سهل البغاء الرسمى وأغضى عن السرى منه . أليس عرض البضائع فى وجهات المحال التجارية والاعلان عنها مما ينمى هذه التجارة . ثم بعد أن يعتاد الناس الا تصبح ضرورة معتبرة وحيوية ؟ ذلك هو ما انتهت اليه تجارة الرق الأبيض

ثم ما هو هذا الاستعصاء الذى تفشل الانسانية دون تذليله . يجب أن ينال هذا الأمر نصيبه من الجد

ماذا يعمل بالبغى ؟ هى رقيقة تحريرها شر ، هكذا يقولون . إذن فيجب على الأقل توقيف الإذن الرسمى بالبغاء والنظر فى ابادة الموجود تدريجياً .

ثم يحتجون بانتشار البغى السرى لاباحة البغى الرسمى : إذن لقد فشل البغى المنظم عن تحقيق الغرض الجوهرى من اباحته . واذن فالمرض الخلقى والمرض الجثمانى لا يزالان فى بؤر البغاء السرى فى العوامات فى الذهبيات فى البيوت « والكشكات » فى البحر والبر وقد ضاعت بذلك كل حجة فى بقاء البغاء منظماً من المجتمع محمياً باموال المتعففين

لا شك ان أول ما يلفت نظر المفكر هو : هل المجتمع بسكوته عن الحالة الحاضرة برىء سليم ؟ لو كان كذلك لاستحال ان لا ينتفض على أثر اذاعة فضائح قضايا الغربى ، نعم وجد أن المجتمع مريض من هذه الناحية واذن فالثورة على البغاء أول دليل على النقاهة

ولن يكفى المتشائمين أن يقولوا « شر لا بد منه » فان الانسانية المستيقظة لن ترضى عن بؤرة البؤس والرق والشقاء والبغى جزءا مكملا لنظامها الاجتماعى

لقد كان الناس فى الجاهلية يعدون الرق ضرورة حيوية ثم هم اليوم ينظرون اليه وصمة فى جبين الغابرين وازالته مفخرة الاجيال القريبة فالمجتمع أنقى وأطهر بالحرية والمساواة يتمتع بهما السيد والمسود . وليس البغاء إلاَّ رقاً منظماً عليه مسحة الارادة وليست البغى إلاَّ بائسة مفترسة من واجب المجتمع أن ينقذها

ورد الينا من حضرة صاحب العزة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه بك الكتاب الآتى[1] :

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمود أبو العيون

السلام عليكم ورحمة الله أما بعد فقد تلوت كتابك الذى تفضلتم باهدائه الى « مذابح الاعراض » وتأخرت فى الكتابة اليك حتى أتلوه وقد تلوته فاذا جاء شكرى لك متأخراً فيشفع له فى التأخير انه صادق

وانه لمن العار أن يبقى البغاء رسمياً فى مصر ومن حسن الحظ ان رجال الحكومة يرون هذا الرأى ، وخليق بالعلماء العاملين أمثالكم ان يقاوموا المنكرات ويحاربوا الدعارة ، وينشروا علم الفضيلة ظاهراً خفاقاً ولا يهولنك ما تصادفه فى طريقك من عقبات ومصاعب ، فذلك شان المصلحين والمرشدين ، الداعين للهدى فى كل أمة وكل حين ؟

المخلص
ابراهيم دسوقى أباظه

٧ — ١٠ — ١٩٢٦

---

(١) اثبتنا هنا هذا الكتاب ، لأنه من نائب محترم ورجل معروف بالفضل الجم ، والأدب الغزير ، والجمهور يقدر له رأيه وقوله

ثائرون[1] !!؟

كتب الينا بعض الشباب يقول : اذا الغى البغاء الرسمى ، فكيف نجيب نداء الطبيعة ونحن ما بين سن الرابعة عشرة سنة والثلاثين منها ، وكيف يتهيأ لنا أن نتزوج وأهلونا ينفقون علينا فى ذلك الدور ، وهم عاجزون عن النفقة على أنفسهم ، وما قول الاستاذ فى النظرية القائلة اننا على أبواب عصر الاباحية كنتيجة لاستقلال المرأة الاقتصادى ، فبعد ما كانت المرأة تحت سلطان الرجل وولايته ستصبح غنية عنه مستقلة بكسبها ومادتها ، ستجد أنها غير مضطرة الى اتباع رجل معين ، بل تختار أحسن الرجال الذين يحومون حولها

ثم أورد كلاما آخر على نحو ما ذكرت صحيفة السياسة فى التسرى ونكاح المتعة وما الى ذلك ، واستنتج بعد هذا نتيجة قررتها تلك الصحيفة وهى ان البغاء « شر لا بد منه » فيجب أن يبقى محصوراً حيث هو ، ذلك خير من تركه ينتشر حيث يشاء وأينما أراد

قرأنا تلك السؤالات ، ورأينا رسالات من نوعها منشورة فى الصحف وهى فى جملتها تدل على نفسية كنا نجهلها فى شبابنا المتعلم ، وما كنا نعرف فى تلك البيئة انها قد انحدرت الى ذلك المستوى الهابط ، ووالله انها لنفسية تدعونا الى الاشفاق والحزن ، وانها لبيئة تحفزنا الى النظر والارتياء

---

(١) كتبنا فى الاهرام تلك المقالة رداً على كتب خصوصية وردت الينا ، وعلى رسائل نشرت فى الصحف ولنا ردود كثيرة فى ذلك الشأن ظهرت فى حينها لم يسمح المقام بنشرها هنا

ولهذا نرى لزاماً على قادة الرأى وذوى الأسنان والبصر منا أن يطالعوا لهذا الشباب الحائر ما وراء تلك النفسية المضطربة ، وما تورثه تلك الافانين الجديدة من الاضرار بهذه الأمة المسكينة ، والتى بليت بجهلها فى دينها وأعراضها بالمشاين والمناقص

نقول ان شبابنا يجهلون دينهم ، فلو انهم درسوا شيئاً منه حين الطفولة لشبوا على كثير من الأخلاق القويمة فطروا عليها ، واعتصموا من جموح النفس ونزواتها بترسم الآثار الصالحة ، والاسوة الحسنة ، ولكانوا يرون فى ضوء الدين ونوره صور الرذيلة واضحة فيما ترميهم به المدنيات الغربية الزائفة ، ولكانوا يعلمون عن حق ان تلك المدنيات التى يخالونها ضوءا مزدهراً ، انما تنبثق عن فجر كاذب لا يلبث ان يعقبه ظلام حالك

لهذا ألححنا من سنين مضت ، ولا زلنا نلح فى الرجاء الى وزارة المعارف ان تعير الدين لفتة ، وان تجعله مادة معتبرة كاللغة والرسم والخط !

ان الدين لازم لعمارة الدولة ، وهذا شبابنا الذى عليه مستقبلها وحفظ كيانها ، والذى هو جيشها الغالب ، وقلبها النابض أصبح ضالاً حائراً ، يضرب فى بيداء الحياة كحاطب ليل ، لا يدرى ما تطأ قدماه ، ولا تلمس يداه

لو درسوا الدين ، وأشعرت نفوسهم قداسته وجلالته ، لاستمسكوا منه بالعروة الوثقى ، ولكانوا جنوداً للحق ، وأنصاراً للفضيلة ، واعضاداً

للانسانية ، وما كانوا يتيهون فى تلك العماية الدكناء ، ولما سألونا — اذا أنكرنا الزنا وتنظيمه وحمايته فى بلد اسلامية شرقية — كيف نجيب نداء الطبيعة ونحن فى عمر الشباب

غاب عنهم ان لهم ديناً يدينون له ، وكتاباً يؤمنون به ، ورسولاً يكون لهم فيه اسوة حسنة ، فاصغوا لنداء الهوى ، وصيحة الطبيعة ! ! ولم يستنكفوا من الوصمة والهجنة ، والسوءة والمعرة

غاب عنهم قول الكتاب العزيز « وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله »

وقول المعصوم صلى الله عليه وسلم « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فانه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وِجاء »[1] ومعنى ذلك ان أحدكم اذا قدر على تحمل اعباء الزواج فليفعل ، فان فيه حفظ دينه ، وصيانة عفافه ، وان لم يستطع فعليه أن يتخذ الوسائل ويعالج الأسباب التى تحفظه من الوقوع فى المكروه

هذه إرشادات واضحة ، فمن كان عنده بقية من دين ، وذرة من ايمان فليصغ لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وليقف عند حدودهما ورسومهما ، ومن كان اباحياً فى الدين والخلق فلسنا نخاطبه ، فانه من الدهماء بل هو بالبهائم أشبه ، ويستطيع سائلنا ان كان منا أن يتعرف مما أوردنا

---

(١) عن عبد الرحمن ابن يزيد ، قال دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله « ابن مسعود » فقال عبد الله رضى الله عنه كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم شباباً لا نجد شيئاً ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب ألخ

جوابَ سؤالاته ، فالدين لا يأمر بالشر ولا يعترف به ولا ينظمه ، والدين الذى دَهم العرب فى جاهليتهم ، وأتى على مناكرهم التى كانت متأصلة فى نفوسهم كالبغاء والخمر ووأد البنات وشن الغارات وسفك الدماء ، الى تلك المناكر الشائعة ، وقضى على الكفر والشرك والوثنية ، وانتزعها من نفوسهم انتزاعاً ، وطهر الجزيرة العربية وما والاها فى أقل من ثلاثين سنة

ذلك الدين الحنيف لا يأتى آخر الزمان ، ويطيب خاطر شبابنا الثائر فيقر لهم الزنا وفاقاً لنداء الطبيعة الجبارة ! ويعتبره « شراً لا بد منه »

لا لا يا أبنائى ، حرام والله عليكم ان تفسقوا عن أمر ربكم فان الخير فيما تستدبرون وان الشر فيما تستقبلون « ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا » « ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب اليم فى الدنيا والآخرة ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » « يا أيها الذين آمنو لا تتبعوا خطوات الشيطان ، ومن يتبع خطوات الشيطان فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا »

ومن الخطر الذى يقصم الظهور ، ويسوء أثره فينا ان نأخذ بتلك النظرية الاباحية وهى استقلال المرأة الاقتصادى ، وتلك نظرية معكوسة لا يصح للشرقى المتدين أن يأخذ بها أو يؤيدها

ما الذى يدعونا الى الأخذ بتلك النظرية ، نحن نفهم أن المرأة تشارك الرجل فى تدبير المنزل ، وفى تدبير كثير من أعمال الحياة ، وفى الوقت ذاته يقوم الرجل بقسط كبير لها يحمله على عاتقه راغماً ، وهى بطبيعة البيئة

وبطبيعة الدين لا تضطلع باعباء الحياة ، ولا تستقل بها إلاّ فى حالات خاصة ، وهى قليلة عندنا ، ويقول الكتاب العزيز فى ذلك « الرجال قوّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » وناهيك بمعنى القوامة وهى السلطان القوى ، والولاية الغالبة ، وذلك فى نظير ما يفضُل الرجل المرأة ، وبما اضطلع به من الانفاق عليها أمر الزاماً ، ولهذا كان خليقاً بالمرأة أن تكون صالحة طائعة عفيفة ، تحفظ غيبها ، وتصون نفسها ، وتطيع زوجها

هذه تعاليم صالحة يترسمها المتدينون ، أما الشهويون أما الاباحيون ، فهم أجانب عناوعن ديننا لا نعرفهم ولا نخاطبهم ، وليس الى التفاهم معهم من سبيل

ونقول للشباب على ذكر نكاح المتعة والنكاح المؤقت كما قلنا لصحيفة السياسة ، أنهما ليسا من التشريع فى شىء عندنا ، وهما باطلان باطلان ، وحرمتهما فى الدرجة الثانية من درجة الزنا . والقائل بهما مريب ومبتدع

ثم نقول للأستاذ النابه والنائب المحترم فكرى أباظه[1] ، أنك تصد عن سبيل الله ، وأنك تغرى الحكومة على أن تقف منا موقف الخصومة بعد أن أجمع وزراؤها العظماء الدستوريون على رأينا والأخذ فى العمل على تحقيق نظريتنا ، تغريهم وتقول لهم أن الغاء البغاء جريمة ، جريمة فى نظر الأستاذ العظيم فكرى أباظه ، واضيعة الدين والشرف ، أيقول ذلك وهو

(١) كان حضرته كتب كلمة ماجنة فى الاهرام ينابذنا الخصومة فى الرأى وزعم أنا لسنا مختصين بالكتابة فى موضوع البغاء وأن إلغاءه جريمة كبرى ولقد خاض الناس كثيراً فى شأن تلك الكلمة ورد عليها كثير من الكتاب وأهل الفضل

من أسرة طيبة طاهرة تغار على الأحساب والأنساب ، ثم هو نفسه شريف نبيل نعرفه نزيه النفس ، نقى الجيب طاهر الذيل

وكيف يتسنى للأستاذ الصديق أن يدفع دفع فرعياً بعدم الاختصاص ونحن من أهل الاختصاص ، من ذا الذى يرشد الناس الى الاقلاع عن الضلالة والهوى واقتراف الذنوب سوى علماء الدين ونحن من خدامهم أنه لا تثريب علينا أن نقول أنك يا صديقنا العظيم لم توفق توفيقك المعروف فيما تكتب ويغفر الله لك معايرك واقذاعك العلماء

الغاء البغاء ومصير المومسات

للأستاذ الجليل الشيخ عبد الباقى نعيم[1]

كتب كاتب فى المقطم تحت عنوان (ملاحظات فى البغاء والغائه) مقالاً وصف فيه الأستاذ الجليل الشيخ محمود ابو العيون بانه تعدى على حقوق الاداريين والأطباء والعلماء وكل هيئة صاحبة رأى وانه كان عليه أن يدعو هؤلاء جميعاً لبحث مسألة البغاء ووضع قرار يضمن للحكومة أمنها وللمومسات طريقة يقتَتْن منها وصرح فى ذلك المقال بان الالغاء التام ليس فى طاقة حكومة من الحكومات أن تقوم به ولو سلطت كل قوى جيشها على محاربته ، وانتهى ذلك الكاتب الى الزعم بألاَّ غنى للمجتمعات عن وجود عاهرات يقمن بالبغاء قياماً رسمياً الخ

ان الأستاذ الجليل الشيخ محمود ابو العيون قد بحث مسألة البغاء من جميع وجوهها ونقل فى مقالاته آراء الأطباء الموثوق بهم وآراء الاداريين المعول عليهم وآراء كبار الدولة وعظماء الأمة فهو لم ينفرد برأيه ولم يحتكر لنفسه تلك المسألة لأنه يعلم خطورة شأنها وحيويتها لارتباطها بالآداب والأخلاق واتصالها بدين الأمة ومسألة هذا شأنها لا ينبغى الانفراد بها وهذا هو الذى سلكه أستاذنا الجليل فلا لوم عليه من تلك الناحية لأنه وفاها وبلغ الغاية وأربى على النهاية

(١) الأستاذ الشيخ عبد الباقى سرور نعيم من العلماء المدرسين بالأزهر الشريف ، وحضرته كاتب اجتماعى معروف ، وقد آثرنا أن نثبت مقالته هنا منقولة عن صحيفة الاهرام لفضله وأدبه

حقاً ان فى البلد آراءً وأفكاراً لا ترتاح لالغاء البغاء وهذه الآراء بدت تظهر على صفحات المقطم والسياسة والبلاغ والكوكب وحجتهم فى ذلك أن الآداب يخشى عليها من الغاء البغاء وأن الامن يضطرب حبله متى تم الغاء البغاء فالجرائم تزيد والسرقات تنمو والبيوت السرية تكثر والأمراض تنتشر فالغاء البغاء يخشى منه على الامن وعلى الصحة وعلى الآداب . . . وغنى عن البيان أن الغاء البغاء متى كان مؤدياً الى مثل تلك المضار والمفاسد كان الغاؤه جريمة والبحث فى شانه جناية ، ذلك أقصى ما يتعللون به وهم يريدون أن لا بد من تشريع تراعى فيه تلك الاعتبارات ويقوم على أمثال تلك الآراء والتصورات فهم لا يريدون من التشريع الجديد الغاء البغاء بل يريدون تنظيمه وصوغه فى نظام جديد يحتفظ فيه بالبغاء مع تعديل وتهذيب

ان من المخزيات أن يقال على صفحات الجرائد السيارة أن الغاء البغاء يخشى منه على الآداب كأن فى وجود البغاء صيانة للآداب وكأن سياج الآداب فى مصر موقوف على وجود البغاء وجوداً رسمياً تلك قاصمة الظهور ومخزية العصور حرمت الشرائع السماوية باسرها البغاء وحرمت وجوده رسمياً والأمم تدين بهذه العقيدة فالقول بان العمل بهذه العقيدة يخشى منه على الآداب مما لا يعهد له مثيل فى الكتابة والتحرير فقد وجدت مجتمعات اسلامية مئات السنين وهى خالية من البغاء دون أن يخشى على الآداب أو تمس مسالة الاخلاق بضرر

على انصار البغاء أن يقولوا بصراحة اننا نريد أن توجد محال عمومية يذهب اليها الزناة وهم آمنون من البوليس وآمنون بواسطة الكشف الطبى

من الامراض يريدون زنا محروساً بقوة البوليس وقوة الطب ، تلك شهوتهم وهذا منتهى أملهم ... أما كثرة البيوت السرية التى يرتبونها على الغاء البغاء فهى موجودة مع وجود البغاء فلو أنها كانت معدومة أو قليلة مع وجودها لصح هذا الاستدلال أما وهى منتشرة فى البلد فلا ينهض القول بها حجة ولا ينفع برهاناً . . .

ما هى الآداب التى يخشى عليها من الغاء البغاء ؟ لم يبين أنصار البغاء لنا ما هى الآداب ولم يشرحوا تلك المسألة مع أن العقل يشهد بان العفة لا ينتج عنها ضرر بحال بل هى جماع الفضائل والمعينة على تثبيت الأخلاق وتدعيمها . . . .

أما الأمن فان كان يخشى عليه من الغاء البغاء فقد بات وهو لا يصلح لحماية الأمة وصيانتها ، أن الأمن الذى يضطرب حبله من الغاء البغاء لهو أمن ضعيف البناء منهدم الأركان رقيق المزاج جداً

وأما انتشار الامراض السرية الذى يقولون أنه يزداد متى الغى البغاء فهو منتشر مع وجود البغاء ، والبيوت السرية كذلك منتشرة مع وجود البغاء وهذا أمر لا يحتاج الى جدل ولا يفتقر الى اثبات فقد شهد به جميع الباحثين فى مسألة البغاء ونقل الاستاذ أبو العيون الوثائق المؤيدة لذلك فجميع ما رتبوه على الغاء البغاء موجود مع وجود البغاء فمسألة البغاء لا تزيد الضرر ولا تؤدى الى تفاقمه . . . .

ولو أنهم قالوا أن المجتمع المصرى يحتاج الى علاج ومداواة وان مسألة انتشار الامراض السرية يجب النظر فيها — لقلنا لهم أنصفتم يجب الغاء

البغاء لما فيه من الضرر المحقق كما تجب معالجة البيوت السرية وانتشار الزهرى واعالة المومسات بعد الغاء البغاء الى أن ينقرضن واعانتهن باكتتاب عام يكفى لمعيشتهن الى أن يفارقن الحياة

أن المجتمع متى أراد أهله اصلاحه لا يحتاج الى البغاء وما شرع الزواج المبكر إلا لحماية المجتمع ووقايته من الحاجة الى البغاء فانشروا فكرة التبكير بالزواج وادعوا الى الأخلاق الفاضلة وتخلوا عن مخازى المدنية الضالة يتكون لكم مجتمع خال من الرذائل منزه عن الفحش .... ان النظر إلى الأمر الواقع واعتباره نظاماً لا غنى عنه هو الذى جرأ أنصار البغاء إلى الخوف من إلغائه ، ولو أنهم فكروا قليلاً لعلموا أن المجتمع يتكون حسب ارادة أهله فان أرادوه مجتمعاً لا بغاء فيه ولا أمراضاً سرية تنتابه ولا امناً له يضطرب حبله ولا بيوتاً سرية توجد فيه — كان لهم ما يريدون ، وان أرادوه مجتمعاً قائماً على ارضاء الشهوات واستباحة المحرمات تم لهم ما يريدون من أجل ذلك نخشى ونرقب بخوف ووجل التشريع الجديد للبغاء لاننا نخشى أن يكون قائماً على ارادات وأفكار لا تريد العفة ولا ترغب فى نزاهة المجتمع بل تريد مجاراة المدنية الكاذبة

وفق الله رجال حكومتنا الى اقامة التشريع فى مسألة البغاء على ما تأمر به الشرائع السماوية انه سميع الدعاء

البغاء وعدم البغاء

للأمير شكيب ارسلان[1]

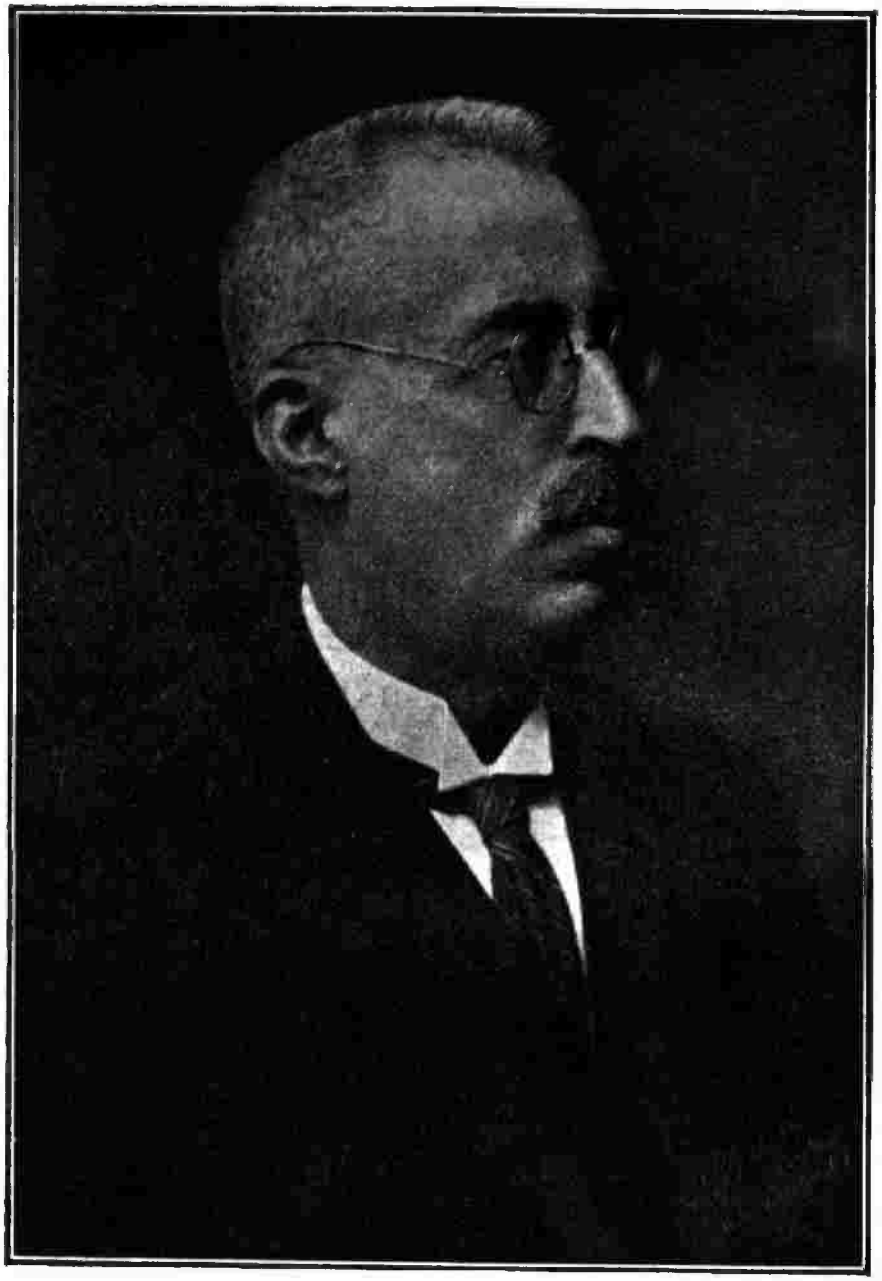

(١) أمير عربي جليل القدر ، نابه الذكر ، معروف فى الشرق والغرب بشدة العارضة ، وجلالة المبدأ ، ونبالة الغرض ، ومعروف ببحوثه القيمة فى الدين والسياسة والاجتماع

قرأت فى الجرائد الأخيرة كل ما جاء فى منع البغاء الرسمى وأباحته أخذاً وردّاً وعكساً وطرداً واستحليت للأستاذ الشيخ عبد الباقى سرور نعيم جملة هى مع وفرة بدائعه تعد من لآلئه اليتيمة ويصح أن تذهب مثلاً فى العرب قال :

« ان المجتمع يتكون حسب ارادة أهله فان أرادوه مجتمعاً لا بغاء فيه ولا أمراضاً سرية تنتابه ولا أمناً له يضطرب حبله ولا بيوتاً سرية توجد فيه كان لهم ما يريدون وان أرادوه مجتمعاً قائماً على ارضاء الشهوات واستباحة المحرمات تم لهم ما يريدون »

فبدون أن أدخل فى هذا الجدال رأساً أريد أن أهدى الأستاذين الشيخ عبد الباقى سرور والشيخ أبا العيون المثل الآتى وهو من الأمثلة العليا

أن جميع مدن سويسرة الألمانية ، برن عاصمة سويسرة كلها — وقد سكنت بها نحو سنة — وزوريخ ولوسرن وبازل وغيرها ليس فيها بغاء ولا مواخير زناء ، واذا اشتبه البوليس فى امرأة استنطقها وطلب منها أن تبين موارد رزقها فان ظهر للبوليس عجزها عن اثبات جهة لمعيشتها من غير الزناء أخرجها من البلدة الى حيث شاءت

وهذه البلاد كما لا يخفى هى متمدينة متفننة متهذبة متأنقة راقية عالية بل هى فى أعلى طبقات الحضارة الغربية وهى الأنموذج الأكمل للهيئة الاجتماعية العصرية الحديثة الجديدة من أحدث طرز

جنيف ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٦

رأى حضرة صاحب الفضيلة

الأستاذ الشيخ ابراهيم الجبالى[1]

شيخ معهد الزقازيق

تسألنى رأيى فى أمر البغاء الرسمى وهل بعد رأى الشارع الحكيم رأى ؟ أمر أجمعت على استنكاره الشرائع السماوية وقد ورد : اذا خفيت الجريمة لا تضر إلا صاحبها فإن ظهرت فلم تغير ضرت العامة . وورد اذا ظهر الزنا والربا فى قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله

وقد استنكرته الطباع السليمة فى كل زمان ومكان إلا من نضب ماء الحياء من وجوههم بتكرار انغماسهم فيه شأن كل رذيلة فمثلهم مثل من تشبعت حواسه بالهواء الفاسد فأصبح لا يشمه ولا يدرى استنكاره حتى ينبهه قادم سليم الحاسة وهل ترى من لا تأخذه الحدة المتناهية إذا عير بأن إحدى نسائه دخلت تلك البؤر ؟ وكيف ندعى اخوة وطنية أو قومية اذا لم تكن غيرتنا على اخواتنا كغيرتنا على أنفسنا وقد ظهر أثره السيئ فى تربيـة الأخلاق الفاسدة فقد ترى الفتى ينشأ حيياً هيوباً للمنكرات النسوية فتثور به غوايته وشبابه فيقعده الحياء والهيبة والحذر من التعرض للحرائر فاذا وجد أمامه باب الدعارة مفتوحاً ولجه لأول الأمر مضطرباً ثم عاوده مطمئناً ثم اندفع اليه شرهاً جسوراً حتى يتعلم من غرائز الضعف النسوى

---

(١) جميع رجال الدين معنا فى قضيتنا ، فلم نشأ أن نستعين بآرائهم فى ذلك ، بيد أنا تحدثنا إلى فضيلة الاستاذ بطريق المصادفة فرأينا حديثه ممتعاً جليلاً فاثبتناه هنا بين الآراء

فى هذه المدرسة الخبيثة ما يمكنه من مهاجمة الحرائر فيكون هو بؤرة فساد متنقلة وما ذاك إلاَّ بِشَرّ الأباحة الرسمية العامة

وأما ضرره فى الشؤون الاجتماعية فكثيراً ما نسمع من حفظة الأمن العام أنه لا يقلقهم شىء مثل مراقبة تلك المحال الخبيثة يأوى اليها المجرمون فيبيتون فيها يدبرون العبث بالأمن العام وليس عليهم الشروط التى تخضع لها الانزال العامة (اللوكاندات) وناهيك بالجرائم التى تقع فيها نفسها . وأما وصمة العار التى تلحق الأمة بسببها فأذكر انى من عهد بعيد كنت أقرأ فى رحلة ابن بطوطة فأخذ يذكر جزيرة مرّ بها بصفات الثناء والسماحة وكرم الوفادة وغير ذلك من صفات المدح ثم عقّب بقوله ما معناه غير أن أهلها قد فقدوا النخوة وحميّة الرجال فمن عاداتهم المرذولة أن الفتاة الجميلة تأتى لحاكم المدينة وتقول له قد لعب الشيطان برأسى فيقول لها اذهبى فأطرديه فتقول حاولت فلم استطع فيكرر لها القول فتصمم فيقول اذهبى فأنت فى حمايتى فيكون لها بذلك حق مقارفة تلك الرذيلة وليس لأحد عليها اعتراض لا أهلها ولا زوجها ولا غيرهم ومن تعرض لها عوقب ، فهدم كل صفات المدح التى قدمها بهذا التعقيب الذى سجل به اكبر وصمة تاريخية وقد رأيت أعظم اشمئزاز فى نفسى ونفس كل من أطلعته عليها اذ ذاك حتى نُبهنا الى أن مصر مبتلاة بهذه الوصمة بشكل منظم هو الذى يسمى استخراج الرخصة فكان عجبنا على صغرنا فى ذلك العهد كبيراً ، وأن العادة السيئة تمر على صاحبها بدون شعور بها شأن من تسمم بالهواء الفاسد أو

تعاطى الجواهر المخدرة فلا يفقه ما هو فيه وانما يشعر به من سلم

وبالجملة فالأمر أوضح من أن يختلف فيه اثنان خصوصاً بعد ما أبدت رجال الحكومة رأيها والله المسئول أن يحفظ على الأمة دينها وخلقها ويصون لها شرفها وسمعتها وآدابها ويوفق لخيرها ولاة أمرها ويحفظ لها جلالة ملكها انه سميع مجيب .

تقرير الحكمدار واقتراحاته

البغـــاء[1]

ان نقص التشريع وعدم كفاية العقوبات يجعلان مراقبة البغاء مراقبة فعالة أمراً مستحيلاً ، وجود البغـــاء المرخص به هو فاسد فساداً تاماً فى جميع نواحيه

نضرب لذلك مثلاً حى الأزبكية حيث يجمع ذلك الجو حوله أسوأ عناصر المدينـة ويولد الاجرام ويفسد أية قوة من قوات البوليس تقوم بادارة شئونه

قد أجمعت آراء جميع الخبراء فى هذا الموضوع على أن البغاء الرسمى خطأ من كل وجهة وأنه بغير الترخيص به قد تقل المتاجرة بالاعراض أو تنعدم انعداماً ، ومع ذلك فان الغاء المراقبة فى بلاد وجد بهـا البغاء الرسمى قروناً يكون اجراء خطراً جداً بدون رأى عام قوى وتشريع فعال يؤيدانه[2] ومن رأيى أن الغاء المراقبة يجب أن يكون تدريجياً وأرى أن يبتدىء بالمدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية وأن تلغى احياء البغاء الرسمى الموجودة فى صميم المدينة . فاذا ما تقرر ذلك فاننى أستبقى حياً للبغاء الرسمى فى جهة

---

(١) نقلنا هذه النبذة الصغيرة من تقرير حكمدار مصر سعادة رسل باشا الذى قدمه للحكومة فى نهاية سنة ١٩٢٧ وسعادته خبير بتلك الشئون وما اليها مما يتصل بالأمن العام ولهذا آثرنا أن ننقل هذه النبذة من تقرير سعادته كحجة لنا ، وشهادة عدل

(٢) لم ينظم البغاء فى الديار المصرية ولم يكن رسميا الا من سنة ١٨٩٦م كما أثبتنا ذلك فى كتابنا «مذابح الاعراض» وكما جاء فى كلام حضرة صاحب المعالى زكى ابو السعود باشا

من الضواحى تكون كل مومساته من الوطنيات لأجل الطبقات السفلى من العامة وذلك الى أن يحين الوقت الذى فيـه يجعل التعليم والتقدم فى المدينة الغاء البغاء الرسمى الغاء تاماً أمراً ممكناً

ولو أن البغاء سيكون موجوداً دائماً الاَّ أن البغاء المعترف به من الحكومة يجب الغاؤه ، لنتساءل ما هى الفائدة العائدة من الأحياء الحالية المرخص بها فى مدينة القاهرة ؟

قبل الآن بسنين كانت تلك الأحياء بلا شك مفيدة اذ كان لا يسمح للنسوة ساقطات الآداب بالبغاء فى الأحياء الأخرى بالمدينة أما فى هذه الأيام وقد أصبحت البيوت السرية اكثر من المواخير المرخص بها فلم يبق الا القليل من الحجج التى تعزز الاحتفاظ بالاحياء المرخص بها

هذا الى أنه يقتضى القانون ان ليس للبوليس الحق فى التداخل فى مسائل البيوت السرية الاَّ إذا وصلته شكايات من الجيران وكثيرة الآن هى البيوت السرية التى لم يُشتك منها أى التى تدار للبغاء بهدوء من غير ظهورها بشكل فاضح أمام الجمهور . فالى متى تبقى الحكومة معترفة بالاحياء الرسمية للبغاء ومشجعة لها وهى التى لا يؤمها الا أدنى الطبقات والتى هى كن للجرائم على اختلاف أنواعها

بالغاء الحى الرسمى للبغاء من وسط المدينة تنقص الحكومة فى الوقت ذاته كثيراً من بيع المشروبات الروحية لأن البغـاء والمشروبات الروحية تجارتان ترتبط احداهما بالأخرى فمحال المشروبات الروحية « البارات » لها وجود فى حى الأزبكية بسبب المواخير الموجودة هناك والمواخير فى الغالب تعول على البارات فى الحصول على زبائنها

الغاء البغاء

ان الأخطار الرئيسية التى تنجم عن الغاء البغاء الرسمى اثنان :

(١) زيادة فى التحريض بالشوارع على الفسق .

(٢) زيادة فى الأمراض السرية

فالأول يجب حتماً منعه بسن تشريع ملائم والثانى بالتعليم والعيادات المجانية

أما ما تمس اليه الحاجة الآن فى حالتنا الراهنة مساساً عظيماً فهو ايجاد تشريع ملائم ومستشفى يمكن أن ترسل اليه كل من كانت مصابة بمرض سرى من العاهرات الأوربيات وهذا بدلاً من مجرد التبليغ عنهن كما هو حاصل الآن الى قناصل دولهن وتركهن فى حل من الاستمرار فى مباشرة التجارة باعراضهن سراً وأحراراً ينشرن الأمراض بين الناس

رأى حضرة الدكتور محمد عبد الحميد بك

مدير مستشفى الملك وكبير جراحيه(١)

الغاء البغاء الرسمى هو مما يمكن عمله بخسارة مادية على أصحاب المحال وممارسى القيادة والدياثة بكل أنواعها ، ووقتئذ تتضاءل المهارة العلنية الى محاولات بين الرجل والمرأة بكل تستر(٢) وهى عادة أصعب حصولاً وأغلى وصولاً . ولقد جرب القوم فى بعض بلاد الولايات المتحدة ذلك فكانت النتائج انخفاضاً فى نسبة هذه الأمراض . ولا يخفى أن الالغاء يقتضى أيضاً منع استعمال الفنادق ، والبيوت الاعتيادية ، والبيوت السرية ، والحدائق العمومية لشىء من الفجور والفسق . ولقد تحيلوا فى الالغاء باجراءات كثيرة نذكر منها مثلاً عدم الاكتفاء بالحكم على التى يقبض عليها للعهارة بغرامة أو حبس بل جعلوا لذلك أنظمة مناسبة تساعدها على تغيير حياة البغاء مع العطف عليها وشمولها بالرعاية للحصول على وظيفة أو عمل ، وبذلك يحاولون تغيير عاداتها الذميمة ويخلقونها خلقاً جديداً ولا يفوتهم فى الوقت نفسه علاجها فى مستشفى علاجاً قانونياً لو اتضح أنها مصابة بشىء من الأمراض الزهرية . وهذه كلها اجراءات تتم بواسطة جمعيات خيرية مختلفة ، وليس من السهل تنفيذها فى البلاد الأجنبية المستقلة

---

(١) الدكتور محمد عبد الحميد بك طبيب معروف بسعة اطلاعه ، وكثرة بحوثه فى الشئون الصحية

(٢) لعل المحاولات هنا يفسرها بيت أمير الشعراء

نظرة فابتسامة فسلام فكلام فموعد فلقاء

« ملحوظة » الشرح رقم (٢) لحضرة الدكتور صاحب الرأى

استقلالاً تاماً لا شك فيه فكيف بها فى مصر المقيدة بالامتيازات ؟

ومن الغريب أن الاعتقاد سائد بأن عزل العاهرات فى بيوت خاصة فى مدينة والكشف عليهن كشفاً دورياً أمر ضرورى لاتقاء تفرقهن وانتشارهن فى بيوت سرية تنبع منها العدوى فى نواحى المدينة وهو اعتقاد باطل لأنه لا توجد طريقة عملية يمكن بها فحص العاهرات فحصاً طبياً دقيقاً متكرراً تكراراً يكفى لانقاص عدد الرجال الذين يتلوثون منهن. ولقد دلت التجارب على أن تردد الرجال عليهن بكثرة «للضمان الكاذب» من الكشف الطبي ، ولوجودهن فى بؤرة يسهل الوصول اليها ، وكثيراً ما تجمع كل أنواع الموبقات والمحرضات من سكر ، ورقص ومغنى وخلافه مما لست أعرفه ، أقول أن كل أولئك مما يزيد فى الطين بلة ، وفى الطنبور نغمة ، اذ يكون التعرض للعدوى اكثر وأشد . وكذلك دلت التجارب فى بعض الجهات أن الخوف من انتشار العهارة غير الرسمية من الغاء العهارة الرسمية أمر لم يتحقق . أضف الى ذلك كله أن العهارة التجارية والاعتراف بها رسمياً بتنظيم الكشف عليها كشفاً طبياً دورياً مما لا يتفق ومكارم الأخلاق التى تصبو اليها كل أمة ولا يلتئم والرقى الأدبى الذى تسمو اليه النفوس ولا يتمشى والورع الدينى الذى يدعو اليه الدين الاسلامى بل كل الديانات على اختلاف أنواعها

ومن الوسائل التى تساعد على الغاء البغاء هى :

(١) التربية الدينية الاخلاقية فى جميع المعاهد والمدارس ولست أقصد الى التربية النظرية فحسب بل الى التربية العملية القويمة

(٢) العناية بأوقات الراحة وعدم الانصراف فيها الى الملاهى التى تدعو الى الاغراء والهياج الجنسى كتشجيع الألعاب الرياضية

(٣) والوسيلة الأخيرة هى تحريم الخمر على نحو ما فعلت الولايات المتحدة لأنها تذهب العقل وهو أفضل ما فى الانسان ، وتحسن القبيح وتقبح الحسن ،

وتريه الغى رشـــــداً وتريه الرشـــــد غياً

وهى بالاختصار أم الكبائر وكثيراً ما تدعو الى الزنا الذى تفشو منه هذه الأمراض . وعلاقة الخمر بالزنا علاقة قديمة تذكرنى بحكاية قرأتها فى بعض كتب الأدب « فقد قيل سقى قوم اعرابية مسكراً فقالت : أيشرب نساؤكم هذا الشراب ؟ قالوا : نعم ، قالت : فما يدرى أحدكم من أبوه ! » ويخيل لى أن الوسيلة الأخيرة بعيدة المنال وان كانت ألزم من الأولى للوصول الى الكمال

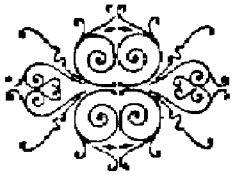

رأى حضرة الدكتور محمد السباعى بك حسنين

مدير قسم أول بمصلحة الصحة ، وأستاذ الطب الواقى بكلية الطب الملكية[١]

وأما الدعارة فيجب أن تسن القوانين الضرورية لمنع الاحتراف بها ، لأنه ثبت بالتجربة فى كثير من الممالك أن إباحتها عامل كبير فى انتشار الأمراض السرية مهما أوجدت لها من القيود الخاصة بالكشف على البغايا ، وغير ذلك مما هو معلوم

(١) جاء ذلك فى الجزء الثانى من كتاب مبادىء الصحة العامة صحيفة ٨٣ تأليف حضرة الدكتور السباعى بك

اقـــتراح
بمشروع قانون خاص بالغاء البغاء
ومذكرة ايضاحية له[1]

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بكل اجلال واحترام — أقدم الاقتراح بمشروع قانون المرافق لهذا الخاص بمنع البغاء والتبرج وفرض ضريبة على العزوبة ومنع الأحداث من دخول المواخير والحانات ونحوها . أرجو عرضه على المجلس الموقر لإحالته على اللجنة المختصة لبحثه وتقديم تقريرها عنه الى المجلس توطئة لاقراره

وتفضلوا دولتكم بقبول وافر احتراماتى كاتبـه

محمد جعفر

عضو مجلس الشيوخ

٢٣ مايو سنة ١٩٢٧

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلسا الشيوخ والنواب القانون الآتى وقد صدقنا عليه وأصدرناه

المادة الأولى — يمنع الترخيص للبغاء منعاً باتاً وتلغى الرخص الحالية على خمس سنوات

---

(١) شعرت البلاد بالآلام المبرحة لمصابها فى أعراضها وكرامتها بسبب الترخيص للبغاء ، وكان ممن اخذته الحمية والغيرة لذلك هو حضرة صاحب العزة محمد بك جعفر عضو مجلس الشيوخ عن مصر القديمة ، فقدم — جزاه الله عن الانسانية خيراً — ذلك المشروع ، وهو الآن تحت نظر المجلس

المادة الثانية — كل شخص — عربياً كان أو غير عرب — يضبط فى محل بغاء سرى يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسة جنيهات الى ثلاثين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين ولا يتوقف رفع الدعوى العمومية على تبليغ الزوج ولا يوقف تنفيذ العقوبة رضاؤه بمعاشرة زوجه

المادة الثالثة — يعتبر تبرج النساء الفاحش فى الشوارع والمحال العامة ولو بكشف الساقين أو الذراعين أو الصدر من الأفعال المنافية للآداب المعاقب عليها قانوناً

المادة الرابعة — تفرض ضريبة على الأعزب من الرجال لا تنقص عن ثلاثة جنيهات ولا تزيد على ستين جنيهاً سنوياً ويعفى من هذه الضريبة

أولاً — الشاب الذى لم يبلغ السن المؤهلة للزواج قانوناً

ثانياً — من بلغ سن السبعين

ثالثاً — من كان بحالة ظاهرة تمنعه من الزواج

المادة الخامسة — محظور غشيان الأحداث الذين لم يتموا السابعة عشرة المواخير والحانات مطلقاً ويجوز لهم غشيان الملاهى ومشارب القهوة ما داموا مصحوبين بأولياء أمورهم

ويعتبر الاخلال بهذا الحظر مخالفة يعاقب عليها بالكيفية المبينة فى الباب التاسع من قانون العقوبات

المادة السادسة — تعتبر هذه المواد ملغية لما يخالفها ومكملة لما يناسبها من مواد القانون المعمول به فى البلاد

المادة السابعة — على وزراء الداخلية والحقانية والمالية العمل على تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولكل اصدار التعليمات اللازمة للتنفيذ

أمرنا أن يبصم هذا القانون بختم الدولة ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المذكرة الايضاحية

(١) الغاء البغاء

ينص الدستور المصرى بالمادة (١٤٩) على أن الأسلام دين الدولة ومعلوم أن الاسلام يحرم البغاء ويصفه بأنه (فاحشة وساء سبيلا) وليس الاسلام وحده فى هذا التحريم فان الأديان كلها تحرمه لأنها جاءت لتقويم الأخلاق وحفظ الأنساب وتكريم الانسان . والبغاء مفسدة للأخلاق مضيعة للأنساب وامتهان لكرامة النوع الانسانى . فان إباحة البغاء ذهاب بطائفة من بنى الانسان الى حضيض الحيوانات العجماوات ، ولا أفهم كيف يحرم الاتجار بالرقيق الأبيض ويبقى البغاء مباحاً ، وما هو إلا نوع من هذا الاتجار و بعض القضايا الأخيرة تشهد بذلك ولو أن الحكومة دققت البحث لوجدت أن البغاء كله من هذا القبيل

أما الضرر الصحى الناشىء من البغاء فمسلم به وتشهد به احصائيات مصلحة الصحة من عدد المصابين بالأمراض السرية والواقع أنهم كثيرون ومنهم من لا يقدر على المعالجة الخاصة ولا يجرؤ على الذهاب الى المستشفيات العامة استحياء . وقد رأت مصلحة الصحة أخيراً أن تتبع فى مستشفياتها التى من هذا النوع نظام الأرقام بدل الأسماء

ولعل أقوى حجة للقائلين ببقاء نظام الاباحة أن الاباحة أقل شراً من المنع لأن المنع سيكثر البغاء السرى وحينئذ تنعدم المراقبة الصحية على البغايا وتنتشر الأمراض وهو قول قد يكون وجيهاً لو أن الاباحة قضت على البغاء السرى والواقع يدل على عكس ذلك . فالبيوت السرية منتشرة فى كل حى انتشاراً مريعاً والبغايا المرخص لهن يذهبن الى هـذه البيوت كزائرات لأنهن يجدن فيها زواراً كثيرين

وأيضاً قد يكون وجيهاً لو لم نضع فى مشروعنا العلاج اللازم . فالمادة الثانية تردع المترددين والمترددات على تلك البيوت كما سيأتى بيانه . والمادة الثالثة القاضية بمنع التبرج والرابعة الخاصة بفرض ضريبة على الأعزب والخامسة الكفيلة بتقويم النشء فيها الحصانة الكافية هذا وقد صرحت الوزارة السعدية فى سنة ١٩٢٤ والوزارة العدلية فى الدورة الحالية بلسان وزير الداخلية فى مجلس النواب أنهـا توافق على الغاء البغاء غير أنها قالت أن الأمر يحتاج الى درس وتمحيص وأنها كلفت بعض كبار الموظفين بدرس نظام الأمم الأوربية التى ألغت البغاء[1]

وليس مشروعنا بموقف هذه الأبحاث ولا مضيق للوقت فاننا ما طلبنا إلا منع منح رخص جديدة وأما الرخص القديمة فقد طلبنا الغاءها على خمس سنوات ليتسع الوقت وتتمكن الحكومة من إتمام دراسة النظم

---

(١) أى دورة سنة (١٩٢٧ — ١٩٢٨) ولقد قال دولة الوزير ذلك تعليقاً على المشروع الذى قدمناه للبرلمان ، وهو الآن فى الداخلية لبحثه ، وقد طال أمد البحث ، ورجاء الانسانية الى وزارة الداخلية أن تبت فيه حتى يعرض على البرلمان لنظره نهائياً

المذكورة أما عن الرخص التى يبدأ بالغائها وهل هى أقدم الرخص أو أحدثها أو رخص أكبر البغايا سناً أو أصغرهن فمتروك لتقدير وزارة الداخلية وكذلك تقرير هؤلاء النسوة وهل يجبرن بقانون على دخول اصلاحية يتعلمن بها بعض الصناعات الضرورية البسيطة والدروس الخلقية حتى يستقمن أو يجدن عائلاً شرعياً أو زوجاً يتعهد بعصمة احداهن وحفظها . وهل تجبر المصابات منهن بالزهرى ونحوه بقانون على الاستشفاء كل هذا متروك أيضاً للحكومة . وهذه أمور يسيرة يمكن البت فيها دون توقف على اتمام دراسة تلك النظم والفقرة الأخيرة من المادة السابعة تقول (ولكل اصدار التعليمات اللازمة للتنفيذ)

ويجدر بنا قبل مفارقة هذه النقطة أن نذكر أن أكثر البغايا يندفعن فى تيار البغاء بحكم الفاقة فاذا توفرت لهن الاصلاحيات سارعن اليها طائعات

ويجدر بنا قبل مفارقة هذه النقطة أيضاً أن نذكر أن أكثر من دولة ألغت نظام اباحة البغاء من عهد بعيد وأن دولة (تشكوسلوفاكيا) ألغته من عهد قريب أما المال اللازم للمستشفيات والملاجىء فضريبة الأعزب كفيلة بتوفيره

ثم المادة الثانية فيها الزجر الكافى للرجال والنساء — أعزاباً أو غير أعزاب — على السواء من غشيان المواخير — حسب القوانين الوضعية

ومن الغريب أن القانون المعمول به الآن لا يعاقب الرجل على الزنى إلا فى حالة اعداد امرأة خاصة يزنى بها غير مرة فى منزل الزوجية ورفعت

عليه الزوجة الدعوى وثبت عليه ذلك وهـذا أمر باعث على فساد النساء واختلال أخلاق الأزواج والزوجات وتفشى الخلاف فى الأسر وسوء نظامها

ومن الغريب أيضاً أن القانون ينص على أن الزوجة التى تزنى لا ترفع عليها الدعوى العمومية إلا باذن زوجها وأن رضاءه بمعاشرتها يوقف تنفيذ العقوبة. وهذا أمر شل يد البوليس وأوقف مجهوداته وحارب نشاطه الذى يبديه فى محاربة البغاء السرى فكثير من الساقطين يتفقون مع البغايا على زواج رسمى صورى حتى اذا ضبطت الزانيـة فى بيت سرى ذهب هذا الزوج فخلصها من قبضة البوليس وبالتالى من الاجراءات القانونية ولهذا نصصنا على أن رفع الدعوى لا يتوقف على تبليغ الزوج وأن رضاءه بمعاشرتها لا يوقف تنفيذ العقوبة وأعتقد أن فى هذه المادة ما يكفى لاتهام كل من الزوجين وجوب احترام كل لواجبات الآخر

نعم بقيت الأجنبيات والأمر نحوهن سهل فالى أن تلغى الامتيازات وتسرى على الجميع قوانين البلاد يكفى العمل بالنظام الحالى من نفى الساقطات الأخلاق وهو أمر نجد المعونة عليه من قناصل الدول الأجنبية

(٢) منع التبرج

أما المادة الثالثة فقد حملنا على وضعها عادة التبرج الفاحش الذى انتشر فأغرى الشبان على الفساد وعلى التبذل فى الألفاظ يوجهونها الى السيدات فى غير حياء حتى الى غير المتبرجات ، وقد بلغ التبرج حد الكشف عن الساقين بل عن بعض الفخذين وليس للمرأة ما تستر به ساقيها الا جوارب

شفافة لا تحجب ما وراءها ومثل هـذه يجب أن يردعها القانون وكذلك كشف الذراعين والصدر وقد خصصنا هذه الأشياء بالذكر مع أن القانون العام يتناولها لرفع التأويل والاحتمال ولئلا يقع فى بعض الأذهان أن هؤلاء يفعلن أمراً سائغاً . وفوق هذا فان بعض الحكومات الأمريكية تحرم أقل من هذا التبرج وتعاقب محاكمها المرأة التى تقصر ثيابها الى نصف الساق وقد أصدرت وزارة الداخلية منشوراً وزعته حكمدارية العاصمة أخيراً على الاقسام بطلب تطبيق المادة ٢٤٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات على الراقصات فى الاماكن العمومية ولكنها خصصت المسلمات من بين سائر المصريات كأن القانون العام قصر العقاب على المسلمات أو كأن غير المسلمات ليست شرقيات لهن عادات وتقاليد لا تتفق مع المدنية الغربية التى تبيح مثل هذه الخلاعة

(٣) الضريبة على الاعزب

أما الضريبة على الأعزب فأمر لازم لمحاربة العزوبة المنتشرة بين كثير من الموسرين والمتعلمين القـادرين على الزواج وتربية النسل تربية تفيد البلاد ولكنهم للأسف فضلوا العزوبة لأسباب ليس فيها شىء من الوجاهة ولا تناسب عادات الشرقيين وهؤلاء على عكس الطبقات غير المتعلمة والفقراء الذين يرجع فضل الزيادة التى ظهرت فى الاحصاء الأخير الى اقبالهم على الزواج وتعدد الزوجات وقد عزمت وزارة الحقانية أن تصدر قانوناً يمنع غير القادرين على اقامة العدل من تعدد الزوجات لاعتقادها أن كثرة

الزواج والنسل لأمثال هؤلاء موجب للشقاق بين الاسر وانحطاط البيئة المصرية ولا بد أن تقابل رغبة وزارة الحقانية بعمل يكثر من الزواج فى الطبقات القادرة عليه — سواء أنفذت الحقانية رغبتها أم لم تنفذها — لأن الاحصاء الأخير دل على كثرة النساء كثرة عظيمة ووجد فى بعض المديريات أن النساء اكثر عدداً من الرجال . وليست الدولة المصرية أول دولة تسن قانوناً يفرض ضريبة على العزوبة فقى بعض الدول مثل هذه الضريبة ومنذ زمن قريب جداً فرضت ايطاليا هذه الضريبة وخطب السنيور موسوليني فى شأنهما خطاباً قال فيه (أن العزوبة من أكبر أمراض الشعوب وكلما كثر أنصارها ضعفت الأمم وهنا مليون من الشباب بين العشرين والخامسة والعشرين لم يتزوجوا فهؤلاء ستلحقهم الضريبة التى قررتها الخ)

ولسنا ننظر الى هذه الضريبة من الجهة المالية وأنها ستكون مورداً عظيماً من موارد الدولة المحدودة يكفى لانشاء المستشفيات والاصلاحيات اللازمة لالغاء البغاء والتى أشرنا اليها سابقاً بل ننظر اليها من الجهة الخلقية والاجتماعية وان كانت فى الواقع مورداً كبيراً يدر نحو خمسمائة الف جنيه (نصف مليون) وهو مبلغ عظيم تفتقر اليه الميزانية خصوصاً فى الوقت الذى تكلف فيه الحكومة المستر (هرج) مراقب الميزانية بالبحث عن موارد جديدة وتجعل له مرتباً عالياً وليس هناك محل للخوف من انشاء وظائف جديدة فالموظفون كثيرون متوفرون

وقد أعفينا من هذه الضريبة ثلاثة أنواع وهم :

(١) من لم يبلغ السن المؤهلة للزواج قانوناً

(٢) من بلغ سن السبعين

(٣) من كان فى حالة ظاهرة تمنعه من الزواج كفقر أو مرض مضنٍ أو عُنَّة واضحة أو جَبّ أو خصاء

(٤) تهذيب الاحداث

أما خطر غشيان الأحداث المواخير والحانات ونحوهما فالقصد منه حمايتهم من الآفات الخلقية الناشئة من الاختلاط بالأوساط الفاسدة المترددة على هذه المحال والفساد عدوى خصوصاً فى مثل السن التى حددناها وأيضاً حفظها من الأضرار الجسمية الناشئة من السهر المفرط المضعف للقوى فيصبح هؤلاء الأحداث عالة على المجتمع

أن نشء اليوم شباب المستقبل ورجاله فاذا لم نحطه بسياج من المراقبة القانونية التأديبية أتبع الأهواء والنتيجة الحتمية اضمحلال الأمة شيئاً فشيئاً

وقد فطنت لهذا حكومة الجمهورية التركية فمنعت النشء فى سن مخصوصة من دخول المحال المذكورة وكذلك حكومة السودان

وقد استثنينا من الحظر حالة مصاحبة الأحداث لأولياء أمورهم عند دخول الملاهى ومشارب القهوات لأن القصد حينئذ هو الرياضة وفى المصاحبة المذكورة الحصانة الكافية من الأضرار وقد لاحظنا فى العقوبة أن تكون متفقة مع ما فرضه قانون العقوبات فى باب معاقبة الأحداث

هذا ما دفعنا الى وضع مشروع هذا القانون ونحن واثقون أن المجلس الموقر الذى يهمه صلاح الأمة وصلاح هيئاتها سيعطى هذا المشروع من العناية والاهتمام ما يستحقه

فهرس الكتاب

صفحة	
٢	اهداء الكتاب للمؤلف
٣	هذه يدى للمؤلف
٧	كلمة وبيان لرئيس تحرير الاهرام
١٠	عند صاحب الدولة عدلى يكن باشا
١٢	آراء أعضاء الوزارة
١٤	رأى صاحب الدولة ثروت باشا
١٦	رأى معالى فتح الله بركات باشا
١٨	رأى معالى نجيب الغرابلى باشا
١٩	رأى معالى مرقص حنا باشا
٢١	رأى معالى محمد محمود باشا
٢٣	رأى معالى عثمان محرم باشا
٢٥	رأى معالى على الشمسى باشا
٢٧	رأى معالى احمد محمد خشبه باشا
٢٩	رأى معالى زكى أبى السعود باشا
٣٣	نظرة فى الاحاديث
٣٨	رأى حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون
٤٠	رأى فضيلة الاستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش بك
٤٣	احتجاج إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على مدير الامن العام
٤٧	ما يقوله مدير الامن العام
٥٢	البغاء رق مستتر لحضرة النائب المحترم عبد الرحمن بك عزام
٥٦	كتاب من حضرة صاحب العزة النائب المحترم ابراهيم دسوقى اباظه بك
٥٧	ثائرون للمؤلف
٦٣	الغاء البغاء ومصير المومسات لحضرة الاستاذ الشيخ عبد الباقى نعيم
٦٧	البغاء وعدم البغاء لحضرة الامير الجليل شكيب ارسلان
٦٩	رأى حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ ابراهيم الجبالى شيخ معهد الزقازيق
٧٢	تقرير الحكمدار واقتراحاته
٧٥	رأى حضرة الدكتور محمد عبد الحميد بك
٧٦	رأى حضرة الدكتور محمد السباعى حسنين بك
٧٩	اقتراح بمشروع قانون خاص بالغاء البغاء